كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد (١١) ديسمبر ٢٠٢٢م

"القَوْلُ المبين في بيانِ حالِ رُوَاةِ التقريبِ الذينَ اكتفَى الحافظُ فيهمْ بنقْلِ تَوْثيقِ النَّسائي أو ابنِ معين" "جمعٌ ودراسةٌ"

الدكتور

محمد علي حمزه علي

مدرس الحديث وعلومه في كلية أصول الدين

والدعوة بالمنصورة

جامعة الأزهر

الملخص باللغة العربية والإنـجليزية

ملخص البحث:

لمَّا كان الإمامان ابن معين والنسائي ممن عُرفا بالتشدُّد في التوثيق كان قول أحدِهما في الراوي: "ثقة" لها اعتبارها وقيمتها العلمية، ورغم ذلك فقد وجدتُ الحافظ ابن حجر قال في كل رواة التقريب ممن وثَّقهم العلماء واعتمد توثيقهم: "ثقة"، وجدتُه (رحمه الله) قال في عدد منهم: "وثَّقه ابن معين أو النسائي"، ولم يقل "ثقة" كعادته.

فأردتُ جمع هؤلاء الرواة ودراستهم دراسة موسَّعة من خلال كل ما قيل في الراوي جرحاً أو تعديلاً، مع عرض مروياتهم والوقوف عليها عند الحاجة، والخروج بنتيجة نهائية في هؤلاء الرواة على غرار عمل الحافظ في التقريب، فجمعت (١٢) راوياً ممن قال فيهم الحافظ في التقريب: "وثَّقه ابن معين"، و(١٩) راوياً ممن قال فيهم الحافظ في التقريب: "وثَّقه النسائي، وزدتُّ ما يتعلق بجرح الراوي أو تعديله مما ليس في تهذيب التهذيب، وبينتُ في كل راوٍ سبب عدم قول الحافظ فيه: "ثقة".

الكلمات المفتاحية: رواة، التقريب، وثَّقهُ، ابن معين، النسائي، جمع، دراسة.

Abstract:

Since the two imams Ibn Ma‘in and al-Nasa’i were known to be strict in their documentation، their classification of a narrator as *thiqah* (trustworthy) had a considerable scholarly value. Despite this fact، some of the narrators of Al-Taqreeb who were approved by scholars as trustworthy were، according to my findings، designated by Al-Hafiz Ibn Hajar as “trusted by Ibn Ma‘in or al-Nasa’i، ” as opposed to his usual “trustworthy” designation. Accordingly، my objective is to collectively identify these narrators and study them extensively against the literature of *al-jarh wa al-t‘adil* (impugning of narrators)، and also to present their narrations and comment on them when needed in a similar fashion to what Al-Hafiz did in Al-Taqreeb so as to reach a conclusion. In doing so، I listed twelve narrators whom Al-Hafiz classified in Al-Taqreeb as “trusted by Ibn Ma‘in، ” and nineteen other narrators whom Al-Hafiz designated as “trusted by Al-Nasa’i. ” I further added information of relevance to *al-jarh wa al-t‘adil* that does not feature in Tahdhib Al-Tahdhib، explaining the reason why a particular narrator was not classified by Al-Hafiz as *thiqah*.

Keywords: Narrators، Taqreeb، Trustworthy، Ibn Ma‘in، An-Nasa'i، compilation، Study.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله تعالى نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله تعالى من شرورِ أنفسنا، ومِنْ سيئات أعمالنا، منْ يهدِهِ الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله.

أمَّا بعد، فإنَّ أصدقَ الحديث كتابُ الله تعالى، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتها، وكلَّ محدثةٍ في الدين بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة، وكلَّ ضلالةٍ في النار، فمما لا شك فيه أنَّ علم الجرح والتعديل له أهميته الكبرى التي لا يَشكُّ فيها طالبُ علمٍ؛ لما له من أهميةٍ كبيرةٍ في الحكمِ على الحديث صِحةً وضَعفاً، وكتابُ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (رحمه الله) مِن أهمِّ كُتُبِ علمِ الجرح والتعديل المختصرةِ التي يَعتمدُ عليها أهل العلم في معرفةِ خلاصةِ حالِ الراوي، وذلك من خلالِ ذِكر الحافظ ابن حجر رأيَه في الراوي، والتعبيرِ عنه بكلمةٍ أو كلماتٍ قليلةٍ، ورأيُ الحافظ ابن حجر في بيان حال الراوي له أهميته العظيمة؛ لمكانة الحافظ ابن حجر وإمامتِه في علم الحديث، وغالبُ كتاب تقريب التهذيب إذا كان الراوي ثقة، فإنَّ الحافظ لا يتردد في أنْ يقول فيه: "ثقة"، لكنِّي وجدتُّ كثيراً مِنَ الرواةِ في كتابه التقريب هذا يقول فيهم الحافظ: "وثَّقه ابن معين أو وثَّقه النسائي"، ولا يقولُ فيهم: "ثقة"، مع أنَّه مِنَ المُسْتقرِّ عند علماء الحديث أنَّ الإمامين "ابن معين والنسائي" من المعروفين بالتشددِ في توثيق الرواة[1]، فإذا وثَّقا راوياً فإنَّه يُعَض على توثيقهم بالنواجذ، ولا يُترك توثيقُ أحدهما إلا بدليلٍ واضحٍ، فلماذا لم يَقل الحافظ في هؤلاء الرواة: "ثقة"، وقال: "وثَّقه ابن معين أو وثَّقه النسائي"، فرأيتُ أنَّه من المهم البحثُ عن حالِ هؤلاء الرواةِ

(١) كتبتُ في مطلع هذا البحث تمهيداً، ذكرتُ فيه بعض المسائل، ومنها: كلامُ بعض أهل العلم الذين وصفوا الإمامين ابنَ معين والنسائي بالتشدُّد في الجرح والتعديل.

باستفاضةٍ، والخروج برأيٍ نهائيٍ فيهم، على غِرار صنيعِ الحافظ ابن حجر في باقي كتابه التقريب، والوقوف على سبب عدول الحافظ عن قوله "ثقة" إلى نقلِه التوثيق عن هذين الإمامين، فعقدتُّ العزم على الكتابة في هذا الموضوع، واستعنتُ بالله تعالى على ذلك، ثم استشرتُ بعض أهل العلم من أساتذتي فنصحني بالمُضي في ذلك، وأخبرني أنَّها فكرةٌ جيدةٌ؛ لمكانة كتابِ تقريب التهذيب، ومكانةِ مؤلِّفه (رحمه الله تعالى)، فانشرح صدري بحمد الله تعالى لكتابة هذا البحث، وسميتُه:

"القَوْلُ المبينُ في بيانِ حالِ رُوَاةِ التقريبِ الذينَ اكتفَى الحافظُ فيهمْ بنقْلِ تَوْثيقِ النَّسائي أو ابنِ معين"

"جمعٌ ودراسةٌ"

أولاً: أهمية البحث وأسباب اختياره وأهدافه:

١- المعرفةُ الدقيقةُ لدرجةِ عددٍ غيرِ قليلٍ من رواة كتاب تقريب التهذيب، وقد قال الإمام عَلِي بن المَدِيْنِي: التَّفَقُّه فِي مَعَانِي الحَدِيْثِ نِصْفُ العِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ العِلْمِ[١]، وقال الذهبي: نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة، ثم أهَمُّ مِن ذلك أنْ نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة[٢].

٢- معرفة أسباب عدول الحافظ ابن حجر عن قوله في الراوي "ثقة" إلى قوله "وثَّقه ابن معين أو النسائي".

٣- أهمية كتاب تقريب التهذيب؛ فإنَّه خلاصةُ رأْي الحافظ ابن حجر في رواة الكتب الستة وملحقاتها، والكتبُ الستةُ هي مِن أعظم أمهات كتب السنة الأصلية المسندة، وقد أفاد الشيخ الجليل محمد عوامة (رحمه الله) في مقدمة تحقيقه للتقريب

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٤٨).

(٢) الموقظة (ص: ٨٢).

أنَّ الحافظ ابن حجر انتهى من تأليف كتابه تقريب التهذيب عام (٨٢٧هـ) وظل يُحَرره ويُراجعه حتى عام (٨٥٠هـ) أي نحواً من ثلاثٍ وعشرين سنة، قُبَيْل وفاة الحافظ (رحمه الله) بعامين، وذلك من خلال تواريخ الإلحاقات والإضافات على إحدى النسخ التي اعتمدها في تحقيق الكتاب، وقد أرَّخ عشرين إلحاقاً، منها إحالة مؤرخة سنة (٨٤٨هـ)، وإحالة واحدة مؤرَّخة سنة (٨٥٠هـ)[١]، وأما قول السخاوي: "سمعته (أي الحافظ) يقول: لستُ راضيًا عَنْ شيءٍ منْ تصانيفي، لأنِّي عمِلتُها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيَّأ لي مَنْ يُحرِّرُها معي، سوى "شرح البخاري"، و"مقدمته"، و"المشتبه"، و"التهذيب"، و"لسان الميزان"... بل رأيتُه في موضع أثنى على "شرح البخاري" و"التغليق" و"النُّخبة"، ثُم قال: وأمَّا سائر المجموعات، فهي كثيرةُ العَدد، واهية العُدَد، ضعيفةُ القُوى... "[٢] ا. هـ.

قلت (الباحث): في نفس الموضع قبلَ هذا الكلام مباشرةً قال السخاوي نفسُه: "وقد جمع (الحافظ) هو أسماء معظمِها (يعني مصنفاته) في كراسةٍ افتتحها على سبيل التَّواضع والهضْم لنفسه بقوله: فذكر الكلام السابق، وقد أثنى السخاوي

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق التقريب للشيخ محمد عوامة (رحمه الله)، وكتاب كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، للدكتور ماهر ياسين الفحل (ص: ٣١).

(٢) الجواهر والدرر للسخاوي (٦٥٩/٢)، وقد أخذ بعض الناس من المشتغلين بعلوم الحديث، وممن لهم اهتمامٌ بعلم الجرح والتعديل من تلك العبارة التي نقلها السخاوي مطعناً في كُتُب الحافظ ابن حجر ما عدا المذكورة، ووصفها بخلوها من الدقة وكمال التحقيق، مما دفعني للرد على هذا الفهم غيرِ الصحيح الذي فهمه من تلك العبارة، نعم هناك بعض الأوهام التي وقعت للحافظ ابن حجر في كتابه التقريب لكنها ليست كثيرة، وقد يختلف حكمهُ في الراوي في التقريب عن بعضِ كتبه الأخرى، والكتاب في الجملة مهم جداً في بابه، ويمتاز بالدقة في الغالب، ويعتمد عليه أهل العلم كثيراً.

على التقريب في كتابه الجواهر والدرر[١]، وعامة مصنفات الحافظ ابن حجر لها قيمتها عند جميع العلماء، وتمتاز بالدقة والجوْدة، وهذا مما لا يخفى، وهذه العبارة السابقة مما نقله السخاوي عن شيخه ابن حجر لابُد من فهمها على النحو السابق، وهو أنَّ الحافظ قالها تواضعاً، وإلا لصارَت معظم مؤلفات الحافظ الكثيرة جداً ضعيفة القِيمة العلمية، إضافةً إلى أنَّ تقريب التهذيب ألَّفه الحافظ بعد تهذيب التهذيب الذي أثنى عليه سابقاً في العبارة التي نقلتُها عن تلميذه السخاوي، وعليه فهو قد صنَّف التقريب ليس في ابتداء الأمر بل بعد أنْ صار إماماً كبيراً، وقد قال السخاوي عن تهذيب التهذيب: وكان انتهاء تبييضه في سنة سبع وثمانمائة[٢]، فالتقريب بعده بلا شك لأنَّه مختصره، وتقريب التهذيب هذا قد قام عددٌ كبيرٌ من الباحثين في عددٍ كبيرٍ من الجامعات بعمل بحوثٍ كثيرةٍ على محتواه العلمي، وهناك بحوثٌ كثيرةٌ في تعقُّبات الحافظ ابن حجر في التقريب على غيره من العلماء[٣]، تدلُّ دلالةً عملية على مكانةِ كتاب التقريب ومكانة مُؤلِّفهِ، وهذا شهادةٌ منهم أنَّ كتاب التقريب له مكانته العلمية العظيمة، وقد قال الحافظ في مقدمة التقريب في بيان سبب تأليفه: "فالتمس مني بعض الإخوان أنْ أُجرد له الأسماءَ خاصةً (يعني رواة تهذيب التهذيب)، فلم أُوثر ذلك

---

(١) انظر: الجواهر والدرر للسخاوي (٦٨٣/٢).

(٢) انظر: الجواهر والدرر للسخاوي (٦٨٢/٢).

(٣) من الكتب التي أُلفت في تعقبات الحافظ ابن حجر في التقريب على غيره من العلماء: بحثٌ بعنوان "الرواة الذين تعقب فيهم الإمام ابن حجر الأئمة: ابن قانع، وابن الجوزي، والساجي، وابن عبد البر، وابن حزم في كتابه تقريب التهذيب" للدكتور الفاضل رأفت منسي بالجامعة الإسلامية بغزة، وبحثٌ بعنوان "تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام ابن حبان" للدكتور الفاضل محمد سيد شحاته، الأستاذ بجامعة الأزهر بكلية أصول الدين، فرع أسيوط، نشرته الكلية عام ٢٠١٤م، وغيرها من المؤلفات في هذا الباب.

لِقلة جدواه على طالبي هذا الفن.... إلى أنْ ذكرَ أنَّه رأى إجابة طالبه بتأليف كتابه التقريب، وبيَّن منهجه فيه فقال: "أحكم على كل شخصٍ منهم بحكمٍ يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وُصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة... ا. هـ[١] إلخ كلامه (رحمه الله)، فقوله: "أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وُصف به" فيه ردٌّ على من يزعم أنَّ الحافظ لم يُحرر التقريب ولم يُنقحه.

٤- المكانةُ العلميةُ للحافظ ابن حجر؛ فهو مِنْ أكبرِ وأشهرِ علماء الحديث الذين خدموا السنة النبوية المطهرة خدمةً عظيمةً من خلال مصنفاتِه الكبيرةِ والكثيرةِ التي انتشرت في العالم الإسلامي انتشاراً عظيماً.

٥- وجدتُّ مَن خدموا كتاب التقريب كتحرير تقريب التهذيب لا يتعرضون كثيراً لمثل هؤلاء الرواة بذكر خلاصةٍ جامعةٍ لحالِهم، فكان من المهم بيانُ حالِ هؤلاء الرواة بدقةٍ وإنصافٍ، وفي بعض الأحيان يُعَلقون بما يروْنه صواباً، فأذكرُ ما أراه من خلاصةٍ في الراوي وإنْ كان مخالفاً لرأيهم، داعماً خلاصتي بالدليل، وسيظهر ذلك جلياً أثناء البحث.

ثانياً: الدراسات السابقة:

بعد البحثِ والتحري عن طريق استخدام الانترنت، وتتبعِ المواقعِ البحثيةِ، وسؤالِ أهل العلم المتخصصين في هذا العلم الشريف لم أقف على بحثٍ أفردَ هؤلاء الرواةِ بدراسةٍ مستقلةٍ.

ثالثاً: منهجي في البحث وطريقتي فيه:

* اتَّبعتُ في هذا البحث منهج الاستقراء، والتحليل، والنقْد؛ فقد قمتُ بالاستقراء التام لجميع الرواة الذين نَقَلَ الحافظ في التقريب توثيقهم عن الإمامين ابن معين أو النسائي، ثم درسْتُ هؤلاء الرواة دراسة تحليلية مفصَّلة.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١).

ثم قمتُ بنقْد ما جاء في الراوي من أقوالٍ، محاولاً الجمع بين الآراء إنْ أمكن أو الترجيح بينها عند التعارض بحسب قواعد الترجيح.

* أبدأُ بذكر الراوي من التقريب، فأذكرُ ترجمته منه كما هي بلفظها ورموزها[١]، وموضِعَه منه، ثم أترجمُ للراوي ترجمةً مستفيضةً للوقوف على حقيقةِ حالهِ بدقةٍ متناهيةٍ قدرَ المستطاع، فأبدأُ بذكر ما نقله الحافظ في تهذيب التهذيب؛ وذلك لأنَّه أصلٌ للتقريب، فأقول: **"ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً"**، وإنْ كان مختلفاً فيه ذكرتُ أقوال الموثّقين وحدها، وأقوال المُضَعفين وحدها، ثم أُرَجّح ما يظهر لي بالدليل.

* بعد الانتهاء من نقْل ما جاء في الراوي من جرْح أو تعديل من تهذيب التهذيب أذكرُ ما جاء فيه من جرْح أو تعديل مما لم يذكرهُ الحافظ في التهذيب، تحت عنوان **"زياداتي على تهذيب التهذيب"**، فمِن المعلوم أنَّ تهذيب التهذيب أصلٌ لتقريب التهذيب وكلاهما للحافظ ابن حجر، وكما هو معلومٌ لطلاب العلم أنَّ ما يتعلق بجرْح الراوي أو تعديله من أهم مقاصد الحافظ في تهذيب التهذيب، وهو مما يمتازُ به على تهذيب الكمال

---

(١) الرموز التي استعملها الحافظ في التقريب معلومةٌ، هي في مقدمة التقريب، منها: (خ) للبخاري في الصحيح، (خت) للمعلقات في صحيح البخاري، (بخ) للبخاري في كتاب الأدب المفرد، (عخ) للبخاري في كتاب خلق أفعال العباد، (ر) للبخاري في جزء القراءة، (ي) للبخاري في رفع اليدين، (م) لمسلم في الصحيح، (مق) لمسلم في مقدمة الصحيح، (د) لأبي داود في السنن، (مد) لأبي داود في المراسيل، (صد) لأبي داود في فضائل الأنصار، (خد) له في الناسخ، (قد) له في القدر، (ف) له في التفرد، (ل) له في المسائل، (كد) له في مسند مالك، (ت) للترمذي في الجامع المعروف بالسنن، (تم) له في الشمائل، (س) للنسائي في السنن الصغرى، (عس) له في مسند علي، (كن) له في مسند مالك، (سي) له في عمل اليوم والليلة، (ص) له في خصائص علي، (ق) لابن ماجه في السنن، (فق) له في التفسير، (ع) للكتب الستة، (٤) لهم سوى الصحيحين، ومن ليست له عندهم رواية مرقومٌ عليه (تمييز).

للحافظ المزي، وهذه الزيادات تشتمل على أقوالٍ في الجرح والتعديل ليست في تهذيب التهذيب، وتشتملُ على غيرِ ذلك مما له تعلُّق بجرح الراوي أو تعديلِه كتصحيحِ أو تحسينِ بعضِ العلماء لحديث الراوي، أو أنَّ من تلاميذ الراوي ممن وُصف بأنَّه لا يروي إلا عن ثقة، وغير ذلك من الأمور كما سيظهر أثناء البحث.

* ثم أذكر ما أراه من سببِ عدولِ الحافظ في التقريب عن رأيهِ الصريح في الراوي إلى نقل توثيق هذين الإمامين له، فأقول: **سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة.**

*أذكر في نهاية الترجمة درجة الراوي بحسب ما يظهر لي، على غِرار ما يفعله الحافظ ابن حجر في التقريب؛ مُتْبِعاً درجتَه بأسباب ما قُلتُه، وذلك بعد أنْ أنظرَ في جميع أقوال العلماء في الروي نظرةً شاملة، مقارناً بين أقوالهم، ثم الخروج برأيٍ واضحٍ يُبين حال الراوي، متَّبعاً القواعد العلمية في ذلك.

*غالباً ما يُعبِّر الحافظ في بيانه لدرجة هؤلاء الرواة بقوله: "وثَّقه ابن معين أو وثَّقه النسائي"، وأحياناً ينقل عبارة أحدهما.

* أربطُ بين الراوي ومروياته، وأُبين كيفية تعامل العلماء مع مروياته تصحيحاً أو تضعيفاً، فهذا بلا شك يُساعد في بيان درجة الراوي.

* أناقشُ كلام العلماء في كلامهم على مرويات الراوي، وذلك بمقارنتها بكلام غيرهم من العلماء؛ للوقوف على حقيقة الحكم على الراوي ومروياته، كما لو أوْرد له ابن عدي أو ابن حبان أو غيرهما حديثاً أو حديثين مما استنكراه عليه، مع تخريج الأحاديث، ونقل أحكام الأئمة عليها ودراسة أسانيدها عند الحاجة.

* أذكرُ عدد الرواة عن الراوي عند الحاجة؛ لما لها من أهمية في رفع الجهالة عنه، والحكمِ عليه جرحاً وتعديلاً.

*أعتمدُ في نقل أقوال العلماء على كتبهم الأصلية مهما أمكن مراعاةً للدِّقة في النقل.

* الحافظ في التقريب يضبطُ أسماء الرواة التي تحتاج إلى ضبط، فأكتفي بنقل اسم الراوي مضبوطاً من التقريب.

رابعاً: خُطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وفصلَيْن وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على ما يلي:

١- أهميةُ البحث وأسبابُ اختياره وأهدافُه ٢- الدراسات السابقة ٣- منهجي في البحث وطريقتي فيه ٤- خُطة البحث.

التمهيد: وقد تكلمتُ فيه على مسألتين:

المسألة الأولى: ترجمة مختصرة للأئمة ابن معين والنسائي وابن حجر، مع بيان مسألة وصْف الإمامين ابن معين والنسائي بالتَّشَدد في الجرح والتعديل.

المسألة الثانية: ما الحكم لو تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد من أكثر من عالمٍ أو من عالمٍ واحدٍ؟

الفصل الأول: الرواة الذين نَقَل الحافظ توثيقهم عن الإمام ابن معين.

الفصل الثاني: الرواة الذين نَقَل الحافظ توثيقهم عن الإمام النسائي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها، وتوصيات ومقترحات الباحث، ثم أتبعتُ ذلك بذكر فهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدتُّ عليها في البحث، مرتباً إياها على حروف الهجاء.

ولله سبحانه وتعالى الحمدُ والشكرُ في البَدْء والختام، وعليه التُكلان، ونعوذ به سبحانه من الخذلان، وأنْ يكتبَ لعملي القبول، وأنْ يحسن لي ولقارئه الخِتام، إنه سميعٌ مجيبٌ.

التمهيد

المسألة الأولى

ترجمة مختصرة للأئمة "ابن معين والنسائي وابن حجر"[١]، مع بيان مسألة وَصْف الإمامين ابن معين والنسائي بالتَّشَدد في الجرح والتعديل.

أولاً: ترجمةٌ مختصرةٌ للإمام ابن معين:

اسمُ الإمامِ ابن معين ونسبُه وكنيتُه: هو يحيى بن معين بن عَوْن بن زياد بن بِسْطام بن عبد الرحمن، أبو زكريا البغدادي[٢].

مولده: ولد سنة ثمان وخمسين ومائة للهجرة.

ثناءُ العلماء على الإمام ابن معين، وذِكر أقوال كبارِ الأئمة التي تدلُّ على سَعَةِ عِلمه:

قال يحيى القطان: مَا قَدِمَ عَلَيْنَا مِثْلُ هَذَيْنِ: أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِيْنٍ، وذكر الإمام ابن المديني أنَّ ابن معين جمعَ علومَ مَن سبقه من أهل العلم بالحديث، وانتهى إليه جميعُ ما عندهم، وذكر اثنا عشر عالماً من أئمة الأمصار المختلفة كمالك والسفيانين وشعبة

---

(١) ترجمةُ مختصرةً للأئمة الثلاثة: "ابن معين والنسائي وابن حجر"، ولم أُترجمْ لهم ترجمةً موسَّعةً لأسباب منها: أنَّه ليس من مقصود البحث الأصلي الترجمة لهؤلاء الأعلام، ومنها: شُهْرة هؤلاء العلماء؛ فَهُم من أئمة هذا الشأن الذين لا يَجْهل قدرهم صغار طلاب العلم فضلاً عن العلماء، ومنها: أنَّ حجم البحث لا يتحمل ذلك، وهناك رسائل علمية وأبحاث كثيرة متخصصة في الكلام على شخصياتهم وحياتهم العلمية بالتفصيل، وكثيرٌ منها منشورٌ على الانترنت بحمد الله تعالى، وقد صنَّف الحافظ السخاوي كتاباً حافلاً في ثلاثة مجلدات، ترجم فيه للحافظ ابن حجر ترجمةً موسعةً أسماه "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر".

(٢) انظر ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٢/٩)، الثقات لابن حبان (٢٦٢/٩)، تاريخ بغداد (١٨١/١٤ وما بعدها)، تهذيب الكمال (٥٤٣/٣١)، سير أعلام النبلاء (١٢٣/٩)، تهذيب التهذيب (٢٨٠/١١)، تقريب التهذيب (ص: ٥٩٧).

والقطان وابن مهدي وغيرهم، وقال علي بن المَدِيني: "لاَ نَعْلَمُ أَحَداً مِنْ لَدُنْ آدَمَ كَتَبَ مِنَ الحَدِيْثِ مَا كَتَبَ يَحْيَى"، وقال أيضاً: "انْتَهَى العِلْمُ إِلَى رَجُلَيْنِ: إِلَى ابْنِ المُبَارَكِ، ثُمَّ إِلَى ابْنِ مَعِيْنٍ" ا. هـ، بل قدَّمه الإمام أبو داود على علي ابن المديني في المعرفة بعلمِ الرجال[1]، وقدَّمه صالح جزرة على الإمام أحمد في علم الرجال والكنى، وقدَّم أحمدَ على ابن معين في العلم بفقه الحديث والاختلاف، وقال الإمام أحمد: كُلُّ حَدِيْثٍ لاَ يَعْرِفُهُ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ فَلَيْسَ بِحَدِيْثٍ، وقال مرةً: كَانَ أَعْلَمَنَا بِالرِّجَالِ يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ، وقال العباس بن محمد الدوري: رأيت أحمد بن حنبل يسأل يحيى بن معين عند رَوْح بن عُبادة: مَن فلان؟ ما اسم فلان، وقال الدوري أيضاً: رأيتُ أحمد في مجلس رَوْح بن عُبَادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء يقول: يا أبا زكريا كيف حديث كذا وكيف حديث كذا؟ يريد أنْ يستثبتَه في أحاديث قد سمعوها، كلما قال يحيى كتبه أحمد، وقال الإمام أحمد: السماع مع يحيى بن معين شفاء لما في الصدور، وقال الذهبي: الإِمَامُ الحَافِظُ الجِهْبَذُ، شَيْخُ المُحَدِّثِيْنَ، أحدُ الأعلام، وقال الحافظ: ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل.

وفاته: مات بمدينة الرسول ﷺ سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وله سبعٌ وسبعون سنة إلا نحواً من عشرة أيام[2].

---

(١) انظر: سؤالات الآجري لأبي داود (ص: ٢٩).

(٢) من البحوث المتخصصة التي تناولت شخصية الإمام ابن معين وجهوده في علم الحديث: بحثٌ بعنوان "الإمام يحيى بن معين ومكانته بين علماء الجرح والتعديل"، تأليف الدكتور أحمد عوَّاد جمعة، تقديم العلامة بشَّار عوَّاد معروف، كلية الإمام الأعظم، جامعة بغداد، من منشورات دار روَّاد المجد، ودار العصماء، ومن البحوث أيضاً: بحثٌ بعنوان "جهود الإمام يحيى بن معين في الجرح والتعديل من خلال كتابه تاريخ ابن معين" تأليف عبدالله عوض الطيب عبد الهادي، جامعة النيلين بالخرطوم، السودان، وبحثٌ بعنوان "علَمُ المحدثين يحيى بن معين ومنهجُه جرحاً وتعديلاً"

=

بيان ما قيل من وَصْف الإمام يحيى بن معين بالتَّشَدد في الجرح والتعديل:

وصَفَ الإمام ابن معين بالتشدُّد في الجرح والتعديل كثيرٌ من العلماء، قال الذهبي بعد أنْ ذكر أنَّ من علماء الجرح والتعديل المتشدد: فهذا إذا وثَّق شخصاً فعضَّ على قوله بناجذيْك وتمسَّك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، إنْ وافقه ولم يوثِّق ذلك أحدٌ من الحُذاق فهو ضعيف، وإنْ وثَّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه لا يُقبل تجريحه إلا مفسَّراً يعني لا يكفي أنْ يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثَّقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون[١].

ووصفَ الذهبيُّ ابنَ معين بأنَّ نفسَهُ حادٌ في الجرح فقال: الحادُّ فيهم (يعني علماءَ الجرح والتعديل): يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خِراش، وغيرُهم[٢]، وقال ابن تيمية: ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ مِنْ أَصْعَبِ النَّاسِ تَزْكِيَةً[٣]، وقال ابن القيم: أَشَدُّ النَّاسِ مَقَالَةً فِي الرِّجَالِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ[٤]، ووصفه الحافظ في النكت بالتشدد[٥]، قلت (الباحث): ومِن تشدُّد ابنِ معين أنَّه إذا قال في الراوي: "لا بأس به" فهو ثقةٌ عنده كما نقله عنه ابن أبي خيثمة[٦].

=

للباحث رفاعي أحمد أمين محمود، نشرته مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بقنا، جامعة الأزهر. وهناك بحوث أخرى كثيرة تناولت الإمام ابن معين وجهوده في علم الحديث.

(١) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧١، ١٧٢).

(٢) الموقظة (ص: ٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٤٩/٢٤).

(٤) زاد المعاد (٢٩٤/١).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٥/١).

(٦) انظر: الكفاية للخطيب (ص: ٢٢)، لسان الميزان (٢٠٨/١).

ثانياً: ترجمةٌ مختصرةٌ للإمام النسائي:

اسمُ الإمام النسائي ونسبُه وكنيتُه:

هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي القاضي الحافظ، صاحب كتاب "السنن"[١].

مولدُه: وُلِدَ بِنَسَا فِي سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمائَتَيْنِ للهجرة.

ثناءُ العلماء على الإمام النسائي، وذكرُ أقوال كبارِ الأئمة التي تدلُّ على سَعَةِ عِلمه:

قال أبو علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم: إمام في الحديث بلا مُدافعة، وقال في موضع آخر: رأيتُ من أئمة الحديث أربعة في وطني وأسفاري فذكره فيهم، وقال الدارقطني: أبو عبد الرحمن (النسائي) مُقدم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره، وقال مرة: النسائي أفقهُ مشائخ مصر في عصره، وأعرفُهم بالصحيح والسقيم، وأعلمهم بالرجال، وقال الدارقطني أيضاً: "كان أبو بكر بن الحداد الفقيه كثير الحديث، ولم يُحدث عن أحد غير أبي عبد الرحمن النسائي فقط، وقال: رضيت به حُجة بيني وبين الله تعالى"، وقال ابن يونس: كان إماماً في الحديث ثقةً ثبتاً حافظاً، وقال السمعاني: أحد أئمة الدنيا في الحديث، والمرجوع إليه في علم الصحيح والسقيم، وله شرطٌ في الصحيح رضيَه الحفاظ، وأهل المعرفة، وقال الخليلي: حافظٌ متفقٌ عليه، ورضيه الحفاظ، وكتابه يُضاف إلى كتاب البخاري ومسلم، وقال ابن العديم: القاضي الحافظ الإمام، كان علماً من الأعلام، وإماماً من أئمة الإسلام.

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٥/٢١)، بغية الطلب في تاريخ حلب (٧٨٢/٢)، سير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤)، تاريخ الإسلام (٥٩/٧)، إكمال تهذيب الكمال (٥٧/١)، طبقات الشافعية الكبرى (١٤/٣)، تهذيب التهذيب (٣٦/١).

وإليه في علم الحديث ومعرفة رجاله النقض والإبرام، رحل الرحلة الواسعة، وسافر في طلب الحديث وجمعه إلى البلاد الشاسعة، وقال الذهبي: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، نَاقِدُ الحَدِيْثِ، وقال تاج الدين السبكي: سَمِعت شَيخنَا أَبَا عبد الله الذهبى الْحَافِظ وَسَأَلته أَيهمَا أحفظ مُسلم بن الْحجَّاج صَاحب الصَّحِيح أَو النسائى؟ فَقَالَ: النسائى، ثمَّ ذكرتُ ذَلِك للشَّيْخ الإِمَام الْوَالِد تغمده الله برحمته فَوَافَقَ عَلَيْهِ (أبوه تقي الدين).

وفاته: توفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة للهجرة، عاش ثمانياً وثمانين سنة[١].

بيان ما قيل من وَصْف الإمام النسائي بالتَّشَدد في الجرح والتعديل:

وصَفَ الإمام النسائي بالتشدُّد في الجرح والتعديل كثيرٌ من العلماء، قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجلٍ فوثَّقه، فقلت: قد ضعَّفه النسائي، فقال: يا بُني إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم ا. هـ.

---

(١) من البحوث المتخصصة التي تناولت شخصية الإمام النسائي وجهوده في علم الحديث: بحثٌ بعنوان "جهود الإمام النسائي في الجرح والتعديل من خلال كتابه الضعفاء" تأليف عبد الله عوض الطيب عبد الهادي، جامعة النيلين بالخرطوم، السودان، وبحثٌ بعنوان "الإمام النسائي وكتابه المجتبى" للباحث عمر إيمان أبو بكر، من منشورات دار المعارف، الرياض، عام ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م، وهناك رسائل علمية في الأحاديث التي أعلَّها الإمام النسائي في السنن الكبرى، منها: رسالة ماجستير بعنوان "الأحاديث التي أعلَّها الإمام النسائي في السنن الكبرى دراسة استقرائية" (كتاب الطهارة والصلاة والزكاة) للباحث حماد بن مهدي بن عمران السُّلَمي، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، وبحثٌ آخر بعنوان "الأحاديث التي حكم عليها النسائي بالنكارة في كتابه المجتبى "جمعٌ ودراسة" للباحث عبدالله بن عبدالرحيم البخاري، من منشورات دار أضواء السلف المصرية، ٢٠١٨م، وهناك بحوث أخرى كثيرة حول شخصية النسائي وجهوده في علم الحديث.

قال الذهبي معلقاً: قُلْتُ: صَدَقَ فَإِنَّهُ لَيَّنَ جَمَاعَةً مِنْ رِجَالِ صَحِيْحَي البُخَارِيّ وَمُسْلِمٍ... وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ فِي رَأْسِ الثَّلاَثِمائَةِ أَحْفَظ مِنَ النَّسَائِيّ، هُوَ أَحْذَقُ بِالحَدِيْثِ وَعِلَلِهِ وَرِجَالِهِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ أَبِي عِيْسَى (يعني الترمذي)، وَهُوَ جَارٍ فِي مِضْمَارِ البُخَارِيّ، وَأَبِي زُرْعَةَ[١]، وفي ترجمة مَالك بن دِينَار الزَّاهِد، قال الذهبي: أحدُ التَّابِعين، صَدُوق، وَثَّقَهُ النَّسَائِيّ... فَإِذا صَحَّ السَّنَد إِلَيْهِ فَهُوَ حجَّة وَلَا يلْتَفت إِلَى قَول من قَالَ هُوَ من الصَّالِحين الَّذين لَا يحْتَج بِحَدِيثِهِمْ فَهَذَا النَّسَائِيّ قد وَثَّقَهُ وَهُوَ لَا يوثق أحدا إِلَّا بعد الجهد ا. هـ[٢].

قلت (الباحث): فهذا الذهبي وناهيك به معرفة بالرجال وأحوالهم قد وصف النسائي بالتشدد، وقد سبقَه غيره إلى ذلك، كما نقله الحافظ ابن طاهر عن الحافظ سعد بن علي الزنجاني، وهذا أمرٌ مشهورٌ معروفٌ، وقال الحافظ في هدي الساري بعد أنْ نقَل عن الإمام النسائي تقديمَه صحيح البخاري على جميعِ كتب السنة ووصَفَهُ له بأنَّه أجودُها: مثل هَذَا من مثل النَّسَائِي غَايَة فِي الْوَصْف مَعَ شدَّة تحريه وتوقيه وتثبته فِي نقد الرِّجَال، وتقدُّمه فِي ذَلِك على أهل عصره حَتَّى قدَّمه قومٌ من الحُذَّاق فِي معرفَة ذَلِك على مُسلم بن الْحجَّاج، وَقدَّمه الدَّارَقُطْنِيّ وَغَيره فِي ذَلِك وَغَيره على إِمَام الْأَئِمَّة أبي بكر بن خُزَيْمَة صَاحب الصَّحِيح ا. هـ[٣].

وقال الحافظ: كم من رجلٍ أخرج له أبو داود والترمذي تجنَّب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين، وقال سعد بن علي الزنجاني: "إنَّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (١٩٥/٢)، سير أعلام النبلاء (١٢٥/١٤).

(٢) المغني في الضعفاء (٥٣٨/٢).

(٣) هدي الساري (ص: ١١/١).

ومسلم". وفي الجملة كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً ا. هـ[١].

ومن أسباب وصْف النسائي بالتشدد أنَّه يقول في الراوي الذي يُحتج به "ليس بالقوي"؛ قال الذهبي: قد قيل في جَمَاعاتٍ: "ليس بالقويّ، واحتُجَّ به"، وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: "ليس بالقوي"، ويُخرِجُ لهم في كتابه، قال: "قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد"[٢] ا. هـ.

قلت (الباحث): هناك دراسة مُوسعة بعنوان "منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال" للدكتور قاسم علي سعد في خمسة مجلدات، نشرتها دار البحوث للدراسات الإسلامية بالإمارات، ذكرَ في (٩/١) أنَّ عدد من تكلَّم عليهم النسائي من الرواة "٢٦٨٣" راوٍ، وفي (١٠٢٢/٢) ذكرَ أنَّ النسائي من المتشددين[٣]، وأنكر على الشيخ المعلمي ما قاله في التنكيل من وصفِه النسائي وابن معين وبعض العلماء بالتساهل في توثيق المجاهيل من القدماء[٤]، ومن أراد تتبع أقوال الأئمة في ذلك جمع منها الكثير، والمقام لا يتسع لذلك، والوصفُ بالتشدد لا يعني أنَّ توثيقَه مقدَّم مطلقاً بل في الغالب، وإذا لم يُعارضه تجريحٌ مفسَّر من إمامٍ من أئمة الجرح والتعديل.

---

(١) النكت (٧٦/١).

(٢) انظر: الموقظة (ص: ٨٢).

(٣) انظر: المدخل إلى علم الجرح والتعديل (ص: ٣٣٢).

(٤) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢٥٥/١).

ثالثاً: ترجمةٌ مختصرةٌ للحافظ ابن حجر:

اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه: هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد بن على بن محمود بن أحمد بن حجر، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، العسقلاني[١] الأصل، الشافعي[٢].

مولده: ولد بمصر القديمة في شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣هـ).

ثناء العلماء عليه: قال تلميذه أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي: قاضى القضاة، شيخ الإسلام، حافظ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث، علَّامة الدهر، شيخ مشايخ الإسلام، حامل لواء سنة الأنام، قاضى القضاة، أوحدُ الحفاظ والرواة، قاضى قضاة الديار المصرية وعالمها وحافظها وشاعرها، انتهت إليه رئاسة علم الحديث من أيام شبيبته بلا مدافعة، ومات ولم يُخَلِّف بعده مثله شرقاً ولا غرباً، ولا نظر هو مثل نفسه في علم الحديث[٣].

---

(١) (العسقلاني) بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة وفتح القاف وفي آخرها النون بعد اللام ألف، هذه النسبة إلى موضعين، أحدهما إلى بلدة من بلاد الساحل فيما يلي حد مصر، يقال لها عسقلان، والثاني إلى محلة ببلخ يقال لها عسقلان، وعسقلان الشام ودمشق يقال لهما العروسان من حسنهما. انظر: الأنساب للسمعاني (٢٩٤/٩).

(٢) ترجمته في المنهل الصافي ليوسف بن تغري بردي (١٧/٢ وما بعدها)، النجوم الزاهرة ليوسف بن تغري بردي أيضاً (٥٣٢/١٥ وما بعدها)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لأبي الفضل ابن فهد العلوي (ص: ٢١١)، الجواهر والدرر للسخاوي، وهو خاصٌ بترجمة الحافظ ابن حجر فقط، وهو في ثلاث مجلدات، مطبوعٌ في (١٣٩٩) صفحة، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٥٢).

(٣) انظر: النجوم الزاهرة ليوسف بن تغري بردي (٥٣٢/١٥ وما بعدها).

وقال أبو الفضل ابن فهد: الإمام العلامة الحافظ، فريد الوقت، مفخر الزمان، بقية الحافظ، علم الأئمة الأعلام، عُمدة المحققين، خاتمة الحفاظ المبرزين والقضاة المشهورين [١].

والسخاوي بعد أنْ عقد لثناء الأئمة عليه باباً مستقلاً في الجواهر والدرر قال: الباب الثالث في ثناء الأئمة عليه، اعلم أنَّ حَصْرَ ذلك لا يُستطاع، وهو في مجموعه كلمةُ إجماع، لكني أتيتُ بما حضرني مِنْ ذلك الآن على حسب الإمكان، ثم ذكر السخاوي من أثنى عليه من العلماء الكبار مرتباً إياهم على وفاتهم، ونقل كلام الأئمة الكبار في ثنائهم على ابن حجر ومنهم: الحافظ الزين أبو الفضل العراقي حيث قال عنه: الحافظ المتقن، الناقد الحُجَّة، وقال مرة: صاحبنا الشَّيخ الإمام المحدث الحافظ المتقن الرَّحَّال [٢].

وقال السيوطي: شيخ الْإِسْلَام، وَإِمَام الْحفاظ فِي زَمَانه، وحافظ الديار المصرية بل حَافظ الدُّنْيَا مُطلقًا قَاضِي الْقُضَاة، عانى أَولاً الْأَدَب وَالشعر فَبلغ فِيهِ الْغَايَة، ثمَّ طلب الحَدِيث من سنة أَربع وَتِسْعين وَسَبْعمائة، فَسمع الْكثير، ورحل، ولازم شَيْخه الْحَافِظ أَبَا الْفضل الْعِرَاقِيّ، وبرع فِي الحَدِيث وَتقدمَ فِي جَمِيع فنونه، حُكى أَنه شرب مَاء زَمْزَم ليصل إِلَى مرتبَة الذَّهَبِيّ فِي الْحِفْظ فبلغها وَزَاد عَلَيْهَا، وَلما حضرت الْعِرَاقِيّ الْوَفَاة قيل لَهُ: من تخلف بعْدك، قَالَ: ابْن حجر ثمَّ ابْني أَبُو زرْعَة ثمَّ الهيثمي، وصنف التصانيف الَّتِي عَم النَّفْع بهَا كشرح البُخَارِي، الَّذِي لم يُصنف أحدٌ فِي الْأَوَّلين وَلَا فِي الآخرين مثله، وَتَغْلِيق التَّعَلُّق... وتهذيب التَّهْذِيب وتقريب التَّهْذِيب ولسان الْمِيزَان والإصابة فِي الصَّحَابَة ونكت ابْن الصّلاح وَأَسْبَاب النُّزُول وتعجيل الْمَنْفَعَة بِرِجَال الْأَرْبَعَة والمدرج والمقترب فِي المضطرب وَأَشْيَاء كَثِيرَة جداً تزيد على الْمِائَة، وأملى أَكثر من ألف مجْلِس.

---

(١) لحظ الألحاظ (ص: ٢١١).

(٢) الجواهر والدرر للسخاوي (٢٦٣/١ وما بعدها).

وَولي الْقَضَاء بالديار المصرية، والتدريس بعدة أَمَاكِن، وَخرَّج أَحَادِيث الرَّافِعِيّ وَالْهِدَايَة والكشاف والفردوس، وَعمل أَطْرَاف الْكتب الْعشْرَة والمسند الْحَنْبَلِي، وزوائد المسانيد الثَّمَانِية، وَله تعاليق وتخاريج مَا الْحفاظ والمحدثون لَهَا إِلَّا محاويج... وَقد أُغْلق بعدَه الْبَاب، وَخُتم بِهِ هَذَا الشَّأْن ا. هـ[1].

وفاته: توفي في ليلة السبت الثامن والعشرين من ذي الحجة، سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (٨٥٢هـ)، وحضر السلطان الصلاة عليه...، حتى قال بعض الأذكياء: أنه حزر من مشى في جنازته نحو الخمسين ألف إنسان، وكان لموته يوم عظيم على المسلمين[2].

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٥٢).

(٢) المنهل الصافي ليوسف بن تغري بردي (١٧/٢ وما بعدها).

المسألة الثانية

ما الحكم لو تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد من أكثر من عالم؟

الجواب/ اختلف العلماء في ذلك على أقوال: أشهرها وهو قول الجمهور: تقديمُ الجرح ولو كان المعدِّلون أكثر؛ لأنَّ مع مَن جَرَحه زيادة عِلْم لم يطَّلع عليها المُعدل، وقد نقَله الخطيب البغدادي عن جمهور العلماء، بل حَكَى الْخَطِيبُ اتِّفَاقَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ إِذَا اسْتَوَى الْعَدَدَانِ (المُعدِّل والمُجرِّح)، قَالَ الْخَطِيبُ: وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ أَمْرٍ بَاطِنِيٍّ قَدْ عَلِمَهُ، وَيُصَدِّقُ الْمُعَدِّلَ وَيَقُولُ لَهُ: قَدْ عَلِمْتَ مِنْ حَالِهِ الظَّاهِرِ مَا عَلِمْتُهُ، وَتَفَرَّدْتُ بِعِلْمٍ لَمْ تَعْلَمْهُ مِنِ اخْتِبَارِ أَمْرِهِ، يَعْنِي: فَمَعَهُ زِيَادَةُ عِلْمٍ، وإخبار المُعدل، عن العدالة الظاهرة لا ينفي قول الجارح فيما أخبر به، فوجب بذلك أنْ يكون الجرح أولى من التعديل، قال (الخطيب): فإذا عدَّل جماعة رجلاً وجرَحه أقل عدداً من المعدلين فإنَّ الذي عليه الجمهور من العلماء أنَّ الحكم للجرح، والعمل به أولى، وقالت طائفة: الحكم للعدالة وهو خطأٌ، لِأَجَلِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْجَارِحِينَ يُصَدِّقُونَ الْمُعَدِّلِينَ فِي الْعِلْمِ بِالظَّاهِرِ، وَيَقُولُونَ: عِنْدَنَا زِيَادَةُ عِلْمٍ لَمْ تَعْلَمُوهُ مِنْ بَاطِنِ أَمْرِهِ، وَقَدِ اعْتَلَّتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ بِأَنَّ كَثْرَةَ الْمُعَدِّلِينَ تُقَوِّي حَالَهُمْ، وَتُوجِبُ الْعَمَلَ بِخَبَرِهِمْ، وَقِلَّةُ الْجَارِحِينَ تُضَعِّفُ خَبَرَهُمْ، وَهَذَا بُعْدٌ مِمَّنْ تَوَهَّمَهُ، لِأَنَّ الْمُعَدِّلِينَ وَإِنْ كَثُرُوا لَيْسُوا يُخْبِرُونَ عَنْ عَدَمِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْجَارِحُونَ، وَلَوْ أُخْبِرُوا بِذَلِكَ وَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَقَعْ مِنْهُ لَخَرَجُوا بِذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا أَهْلَ تَعْدِيلٍ أَوْ جَرْحٍ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بَاطِلَةٌ عَلَى نَفْيِ مَا يَصِحُّ وَيَجُوزُ وُقُوعُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوهُ، فَثَبَتَ مَا ذَكَرْنَاهُ ا. هـ، وصَحَّح هذا القول ابنُ الصلاح ا. هـ[1].

قلت: قد اختار الحافظ ابن حجر رأياً وسطاً وهو الراجح فقال: الصواب التفصيل فإنْ كان الجرح والحالة هذه مفسَّراً قُبل وإلا عُمل بالتعديل.

---

(١) انظر: الكفاية للخطيب (ص: ١٠٥ وما بعده)، فتح المغيث للسخاوي (٣٣/٢ وما بعدها).

وعليه يُحمل قول من قدَّم التعديل كالقاضي أبي الطيب الطبري وَغيره، فأما من جُهل حاله، ولم يُعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه ضعيف، أو متروك، أو ساقط، أو لاَ يُحْتَجُّ به، أو نحو ذلك فإنَّ القول قوله، وَلا نطالبه بتفسير ذلك إذ لو فسَّره وكان غير قادح لمنعتنا جهالة حال ذلك الرجل من الاحتجاج به، كيف وقد ضُعف، فوجه قولهم: إنَّ الجرح لا يُقبل إلا مفسراً هو في من اختلف في توثيقه وتجريحه كما شرحناه، ويؤيده قول ابن عبد البر: مَن صحت عدالته وثبتت في العلم إمامته وبانت هِمته وعنايته بالعلم لم يُلتفت فيه إلى قول أحد إلا أنْ يأتي الجارح في جرْحه ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل بما فيها من المشاهدة لذلك بما يوجب قبوله[١]، وقد وافق أبو الحسنات اللكنوى الحافظَ ابن حجر على أنَّ الجرح لا يُقدَّم على التعديل إلا مفسَّراً[٢].

قلت (الباحث): تقديم الجرح على التعديل مشروطٌ بأمور منها: سلامةُ جرْح الجارح مما يردُّه ككونه صادراً بسبب تعصبٍ مذهبي، أو كونِه من باب كلام الأقران، أو كوْنِ الجارح من المتشددين، أو أنَّ الجرْح لم يصح إسناده إليه أو غير ذلك من الأسباب، وينبغي أن يُعلم أنَّ التعديل قد يُقدم على الجرْح في حالات منها:

١- كثرة عدد المعدلين جداً بحيث يكون تجريح المجرّح شاذاً، وفي ذلك يقول الذهبي متعقباً ابنَ معين بسبب كلامه في الشافعي: " قد آذَى ابْن معِين نَفسه بذلك، وَلم يلْتَفت النَّاس إلى كَلَامه فِي الشَّافِعِي وَلَا إلى كَلَامه فِي جمَاعَة من الأثبات، كَمَا لم يلتفتوا إلى توثيقه لبَعض النَّاس، فَإِنَّا نقبلُ قَوْله دَائِماً فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل، ونقدمُه على كثير من الْحفاظ مَا لم يُخَالف الْجُمْهُور فِي اجْتِهَاده، فَإِذا انْفَرد بتوثيق من ليَّنه الْجُمْهُور

(١) انظر: لسان الميزان (٢١١/١، ٢١٢).

(٢) انظر: الرفع والتكميل للكنوي (ص: ١١٤ وما بعدها).

أَو بِتَضْعِيف من وَثَّقَهُ الْجُمْهُور وقبلوه فَالْحكم لعُمُوم أَقْوَال الْأَئِمَّة لَا لمن شَذَّ، فَإِن أبا زَكَرِيَّا من أحْد أَئِمَّة هَذَا الشَّأْن، وَكَلَامُه كثيرٌ إِلى الْغَايَة فِي الرِّجَال، وغالبه صَوَاب وجيد، وَقد ينْفَرد بالْكَلَام فِي الرجل بعد الرجل فيلوحُ خطؤه فِي اجْتِهَاده بِمَا قُلْنَاهُ، فَإِنَّهُ بشر من الْبشر وَلَيْسَ بمعصوم، بل هُوَ فِي نَفسه يُوثق الشَّيْخ تَارَة، ويخْتَلف اجْتِهَاده فِي الرجل الْوَاحِد فيجيب السَّائِل بِحَسب مَا اجْتهد من القَوْل فِي ذَلِك الْوَقْت"[١].

٢- كوْن الموثقين أحفظ وأعلم من المُجَرحين. ٣- أنْ يكون المعدل ممن عاصر من عدَّله خلافاً للجارح. ٤- أنْ يكون المعدل بلديَّاً لمن عدله والجارح ليس كذلك ٥- أنْ يكون من جَرَحَهُ من المتشددين، وجرْحُه غيرُ مفسَّر، ومَن وثَّقَه من المعتدلين[٢].

فإنْ قال قائل ما الحكم لو تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد من ناقدٍ واحدٍ؟

الجواب/ أمَّا إذا تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد من ناقدٍ واحدٍ، فإنَّه يجبُ التأكد أولاً من صِحة النقل عن الإمام، وأنَّ له أكثرَ من قولٍ في نفس الراوي، وبينهما تعارضٌ حقيقيٌ وليس نسبياً، بأنْ يكون ضعَّفَه مقارنةً بغيره من الرواة مثلاً، فإذا تحققنا من كل ذلك فالعمل يكون على آخر أقوال الإمام في الراوي؛ لأنَّ آخر القولين يكون بعد اطلاع الإمام الواسع على الراوي، فالصواب في المتأخر من القولين يكون أكثر، فإنْ لم نعلم المتأخر حاولنا الجمع وإلا فالترجيح، ويكون بأمور منها: كثرة عدد الناقلين للقول عن الإمام، أو بكون القول نقَله آخِر تلامذته أخذاً عنه، أو بما يوافق قول عامة العلماء، وإلا وجب التوقف[٣].

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٣٠).

(٢) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧١، ١٧٢)، المدخل إلى علم الجرح والتعديل، فقد تكلَّم على مسألة تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد من أكثر من عالم ومن عالم واحد بتوسعٍ فأجاد وأفاد (ص: ٨١ وما بعدها).

(٣) المدخل إلى علم الجرح والتعديل (ص: ١٣٢ وما بعدها)، وانظر: النكت للزركشي (٣٦١/٣)، فتح المغيث للسخاوي (٣٦/٢).

الفصل الأول

الرواة الذين نقَل الحافظ توثيقهم عن الإمام ابن معين.

١- الخَـزْرَج (بفـتح أولـه وسـكون الـزاي وفـتح الـراء بعـدها جـيم) [قيـل: اسـمه خلـف] ابـن عثمـان السـعدي، أبـو الخطـاب البصـري، قـال ابـن معـين: صـالح، مـن السادسة [بخ][١].

ذِكْرُ أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً:

المُوَثَّقون: قال ابن معين: صالح، وقال الآجري عن أبي داود: شيخٌ بصري، وقال العجلي: بصريٌ تابعيٌ ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

المضعفون: قال البرقاني عن الدارقطني: الخزرج بصريٌ يُتْرك، وأبو أيوب عن أبي هريرة جماعة، ولكن هذا مجهول[٢]، وقال الأزدي: فيه نظر، ونقل ابن الجوزي عنه أنه قال: ضعيف.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الإمام أحمد في رواية المروزي عنه وسئل عن الْخَزْرَج بن عُثْمَان السَّعْدِيّ، فَقَالَ: هَذَا ثِقَة[٣]، وذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات، ونقل قول ابن معين: صالح[٤]، وذكره ابن خلفون في الثقات[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٩٣)، وينظر: الثقات للعجلي (ص: ١٤٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٠٤/٣)، الثقات لابن حبان (٢٧٧/٦)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٢٧)، تهذيب الكمال (٣٤١/٨)، تهذيب التهذيب (١٣٩/٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١٣٩/٣)، وفي سؤالات البرقاني للدارقطني نقْط يدل على سقْط فنقلتها من تهذيب التهذيب.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المروزي (ص: ٧٦).

(٤) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص: ٨٠).

(٥) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٨٣/٤).

نعم ذكره الذهبي في المغني وميزان الاعتدال، والحافظ ابن حجر في لسان الميزان، وذكرا قول الدارقطني: يُترك، وزاد الذهبي في المغني فنقل قول ابن معين: صالح[١].

الترجيح: من خلال ما سبق نجد أنَّ الراوي وثَّقه جماعة من العلماء على اختلاف درجات التوثيق، فالإمامان أحمد والعجلي صرحا بأنَّه ثقة، وهي عبارةٌ قويةٌ وصريحة في بيان أنَّ الراوي عدْل تام الضبط، والإمام ابن معين وهو من المعروفين بالتشدد في التوثيق قال: صالح، وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في الثقات، وقول أبي داود: "شيخٌ بصري" فإنَّ لفظة شيخ تعديلٌ خفيفٌ كما قال الذهبي[٢]، وقول الدارقطني: يُترك فقد بيَّن في آخر كلامه مقصوده من الترك وهو أنه مجهول، وقد عَرَفه الأئمة الكبار أحمد وابن معين والعجلي ووثَّقوه وناهيك بهم، ومن علِم حُجة على من لم يعلم، وقول الأزدي: ضعيف أو فيه نظر معارَضٌ بتوثيق هؤلاء الأعلام من العلماء، والأزدي وإنْ كان من الحفاظ، وذكره الذهبي في من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل[٣] إلا أنَّه قد تكلَّم فيه بعض العلماء بالتضعيف، وصرَّحوا بأنَّ هناك مؤاخذاتٍ على كلامه في تضعيف كثيرٍ من الرواة، وتفرُّده بالتضعيف فيه نظر، فكيف إذا خالف الأئمة مثل أحمد وابن معين والعجلي، قال الذهبي عن الأزدي: وعَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ فِي (الضُّعَفَاءِ) مُؤَاخذَاتٌ، فَإِنَّهُ ضَعَّفَ جَمَاعَةً بِلاَ دليلٍ، بَلْ قَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ قَدْ وَثَّقَهُمْ[٤] ا. هـ، وكثيراً ما يقول الحافظ في التقريب ضعَّفه الأزدي بلا حجة أو لم يُصب، وذِكر الذهبي للراوي في المغني، فقد ذكر في مقدمة المغني أنَّه يذكر كل من تُكلم فيه بشَيْء من اللين، أَو تعنَّت

---

(١) المغني في الضعفاء (ص: ٢٠٩)، ميزان الاعتدال (٦٥٢/١)، لسان الميزان (٢٩٥/٩).

(٢) مقدمة المغني في الضعفاء (ص: ٤)، وانظر: فتح المغيث للسخاوي (١١٨/٢ وما بعدها).

(٣) انظر: ذِكْر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٩).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٥٢٣/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٤٧/١٦).

بِذكر بَعضهم أحد من الحافظين، ولذا ذكر في المغني توثيق ابن معين وتضعيف الدارقطني، والراوي قد روى عنه جماعة من الثقات الحفاظ منهم: أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي ويونس بن محمد بن مسلم المؤدب وعبد الصمد بْن عبد الوارث البصري وغيرهم، والراوي هذا روى له البخاري في الأدب المفرد كما رمز لذلك الحافظ في التقريب برمز (بخ)، روى له حديثاً واحداً عن أبي هريرة ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَشِيَّةَ كُلِّ خَمِيسٍ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَقْبَلُ عَمَلَ قَاطِعِ رَحِمٍ[1]»، فإنَّ الْخَزْرَج بن عُثْمَانَ رواه عن أبي أَيُّوبَ سُلَيْمَان

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، بَابُ بِرِّ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ (ص: ٣٥ ح٦١) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْخَزْرَجُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو الْخَطَّابِ السَّعْدِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: جَاءَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَشِيَّةَ الْخَمِيسِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: أُحَرِّجُ عَلَى كُلِّ قَاطِعِ رَحِمٍ لَمَّا قَامَ مِنْ عِنْدِنَا، فَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ حَتَّى قَالَ ثَلَاثًا، فَأَتَى فَتًى عَمَّةً لَهُ قَدْ صَرَمَهَا مُنْذُ سَنَتَيْنِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي، مَا جَاءَ بِكَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَتِ: ارْجِعْ إِلَيْهِ فَسَلْهُ: لِمَ قَالَ ذَاكَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُعْرَضُ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَشِيَّةَ كُلِّ خَمِيسٍ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يَقْبَلُ عَمَلَ قَاطِعِ رَحِمٍ»، وأخرجه أحمد في المسند (١٩١/١٦ ح١٠٢٧٢) عن يونس بن محمد عن الخزرج بن عثمان به بمثله وليس فيه ذكر القصة التي في أوَّله.

دراسة إسناد الحديث كما عند البخاري في الأدب المفرد:

١- **مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**: هو موسى بن إسماعيل، أبو سلمة التبوذكي (بفتح المثناة وضم الموحدة وسكون الواو وفتح المعجمة)، مشهور بكنيته وباسمه، روى عن حماد بن سلمة والخزرج بن عثمان وخلق، وعنه البخاري ومسلم وخلقٌ، قال ابن معين والعجلي: ثقة، زاد ابن معين: مأمون، وقال عباس الدوري عن ابن معين: ما جلست إلى شيخ إلا هابني أو عرف لي خلا هذا التبوذكي، قال: وعددت ليحيى ما كتبنا عنه خمساً وثلاثين ألف حديث، وقال الذهبي والحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين =

=

(يعني ومائتين) [ع] أي روى له الجماعة، انظر: الجرح والتعديل (١٣٦/٨)، تهذيب الكمال (٢٢/٢٩)، الكاشف (٣٠١/٢)، تهذيب التهذيب (٣٣٣/١٠)، التقريب (ص: ٥٤٩).

٢- **الْخَزْرَجُ بْنُ عُثْمَانَ أَبُو الْخَطَّابِ السَّعْدِيُّ**: هو صاحب الترجمة موضوع البحث وهو " ثقة قليل الحديث" كما تُظْهِرهُ الدراسة المُوَسَّعة لحاله.

٣- **أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ**: هو عبد الله بن أبي سليمان الأموي مولاهم، أبو أيوب ويقال: اسمه سليمان، روى عن جُبير بن مطعم ﷺ، وقيل لم يسمع منه، وروى عن أبي هريرة ﷺ، وعنه الخزرج بن عثمان السعدي وحماد بن سلمة وغيرهما، قال أبو حاتم والذهبي: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ: صدوق، قلت (الباحث): هو صدوق إنْ شاء الله؛ لأنه قد روى عنه جمعٌ من الثقات، وعبارة أبي حاتم أقرب للتعديل، ولذكر ابن حبان له في الثقات، وهو من الطبقات المتقدمة؛ فهو تابعي يروي عن الصحابة، لذلك قال الحافظ: صدوق. انظر: الجرح والتعديل (٧٥/٥)، الكاشف (٥٦٠/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٦/٥)، التقريب (ص: ٣٠٧).

٤- **أبو هريرة**: هو صاحب رَسُول اللَّهِ ﷺ، وحافظ الصحابة، مشهور بكنيته، اختلف فِي اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، وأشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه كما قال الحافظ أنَّ اسمه عبد الرحمن بن صخر الدوْسي، رَوَى عَن: النَّبِيّ ﷺ الكثير الطيب وأبي بكر الصديق وابنته عائشة وعمر بن الخطاب (رضي الله عنهم) وغيرهم. روى عنه من الصحابة ابن عمر، وابن عباس، وجابر (رضي الله عنهم) وغيرهم، ومن كبار التابعين: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير وخلقٌ كثيرون، مات سنة سبع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين، وقيل: تسع وخمسين، وهو ابن ثمانٍ وسبعين سنة، انظر: معرفة الصحابة (١٨٤٦/٤)، الاستيعاب (١١٧٠/٤)، تذكرة الحفاظ (٢٨/١)، الإصابة (٢٦٧/٤)، (٣٥٠/٧)، التقريب (ص: ٦٨٠).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن؛ فيه أبو أيوب عبد الله بن أبي سليمان (صدوق) وباقي رجاله ثقات، وقال محقق مسند أحمد (١٩١/١٦ ح١٠٢٧٢): إسناده حسن. وهذا الحديث الذي أخرجه البخاري في الأدب المفرد للخزرج بن عثمان؛ له أصلٌ في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ﷺ، فقد روى مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الشَّحْنَاءِ وَالتَّهَاجُرِ (١٩٨٨/٤ ح٣٦)

=

مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّان، وأبو أيوب هذا قال فيه الحافظ عبد الله بن أبي سليمان الأموي مولاهم، أبو أيوب ويقال: اسمه سليمان: صدوق، من الرابعة[1]، وبالرجوع لتهذيب التهذيب لم نجد في شيخ الخزرج بن عثمان وهو عبد الله بن أبي سليمان إلا أنه روى عنه جماعة، وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: كان من أكابر أصحاب حماد بن سلمة يعني مشائخه، قلت: ما حاله؟ قال: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، قلت (الباحث): فإذا كان الحافظ قال في عبد الله بن أبي سليمان الأموي: صدوق وحاله كما بينتُ فإنَّ الْخَزْرَج بن عُثْمَانَ الذي قال فيه الإمامان أحمد والعجلي: ثقة، وقال ابن معين وابن شاهين: صالح، تكون درجته أنْ نقول فيه كما قال الإمامان أحمد والعجلي: ثقة، ولهذا نقل الحافظ في التقريب عبارة ابن معين: "صالح"، ولم ينقِل فيه تضعيف أحدٍ إشارةً منه إلى ترجيحه توثيق الراوي.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو كلام الدارقطني والأزدي السابقيْن، وقد ناقشة كلامهما مناقشةً مفصلَّة كما سبق.

=

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أيضاً، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: " تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ، إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: اتْرُكُوا، أَوِ ارْكُوا، هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا".

قلت (الباحث): معناهما متقارب فإذا حُرم المغفرة من كانت بينه وبين أخيه المؤمن الغريب شحناء، وهذا بلا شك إذا كان في أمور الدنيا، فكيف بمن كان قاطعاً لرحمه، وقال النووي في شرح مسلم (١٢٢/١٦): "ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا" هُوَ بِالرَّاءِ السَّاكِنَةِ وَضَمِّ الْكَافِ وَالْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ همزة وَصْلٌ أَيْ أَخِّرُوا، يُقَالُ: رَكَاهُ يَرْكُوهُ رَكْوًا إِذَا أَخَّرَهُ، قَالَ صَاحِبُ التَّحْرِيرِ: وَيَجُوزُ أَنْ يَرْوِيهِ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ، مِنْ قَوْلِهِمْ أَرْكَيْتُ الأمر إذا أخرته، وذكر غيره أنَّه رُوي بِقَطْعِهَا وَوَصْلِهَا.

(١) التقريب (ص: ٣٠٧).

تنبيه: تناقض محقق مسند أحمد فبعد أنْ وثَّق الخزرج بن عثمان السعدي في المسند(١٩١/١٦ ح١٠٢٧٢) ضعَّفه في تحرير التقريب (٣٥٩/١) واعترض على نقل الحافظ قول ابن معين: صالح، قال: بل ضعيف يُعتبر به، فقد ذكره العجلي وابن حبان وابن شاهين في الثقات، ولكن قال الدارقطني: يُترك، وقال أبو داود: شيخ بصري، وقول ابن معين (صالح) يُشبه الذي ذكرت ا. هـ قلت(الباحث): فيما قالاه نظر من وجوه منها: أنَّ عبارة الدارقطني يُترك... مجهول، وبينتُ أنَّ الجهالة لا تُعارض توثيق من وثَّقه كأحمد والعجلي وابن معين، أمَّا قول ابن معين "صالح"، مَن قال أنه يريد صالح للاعتبار فقط، أقولُ قد يُراد بها صالح للاحتجاج، ومَن تتبع مثل هذه العبارات تبينَ له ذلك[1]، وقول أبي داود "شيخ" ليست تجريحاً بل هي أقرب للتعديل كما ذكر الذهبي والسخاوي، ثم إنَّ صاحبا التحرير لم يذكرا رأي الإمام أحمد في الخزرج هذا وأنَّه قال فيه: "ثقة".

درجة الراوي: [ثقة قليل الحديث] فقد وثَّقه الأئمة: أحمد وابن معين وأبو داود والعجلي، وذكره ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في الثقات، وروى عنه جماعة من الثقات الحفاظ، وقول الدارقطني: يُتْرك، فقد بيَّن سبب تركه وأنَّه مجهولٌ عنده.

---

(١) انظر ترجمة إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي، فهو من رجال مسلم وأبي داود والنسائي، قال فيه ابن معين مرة: لا بأس به، ومرة: صالح، وقال أحمد والنسائي والعجلي والذهبي والحافظ: ثقة، انظر: الكاشف (٢١٦/١)، تهذيب التهذيب (١٣٧/١، ١٣٨)، التقريب (ص: ٩١)، وانظر ترجمة إبراهيم بن عطاء بن أبي ميمونة البصري مولى أنس ﷺ، ليس فيه في التهذيب لابن حجر إلا تصريح ابن معين بقوله: صالح، وقول أبي حاتم: "هو أحب إليَّ من رَوْح بن عطاء"، "وذِكْر ابن حبان له في الثقات، ومع ذلك قال فيه الحافظ في التقريب: صدوق، انظر: تهذيب التهذيب (١٤٥/١)، التقريب (ص: ٩٢)، والأمثلة في ذلك كثير لمن تتبعها، فعبارة "صالح" من ابن معين المعروف بالتشدد توثيقٌ ظاهرٌ، وسبق في التمهيد أنْ ذكرنا أنَّ مِن تشدُّد ابنِ معين أنَّه إذا قال في الراوي: "لا بأس به" فهو ثقةٌ عنده كما نقله عنه ابن أبي خيثمة.

والوصف بالجهالة لا يُعارض توثيق من وثَّقه، لأن من وثَّقه معه زيادة علم، ومن علم حُجَّة على من لم يعلم[١]، والراوي ليس له إلا حديث واحد في الأدب المفرد للبخاري كما سبق.

٢- زياد بن عبد الله بن عُلَاثة (بضم المهملة وبالمثلثة) العُقَيلي (بضم المهملة)، أبو سهيل الحرَّاني، قال الحافظ: ناب في القضاء عن أخيه بها، وثَّقه ابن معين، من الثامنة (ق)[٢].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال ابن معين: ثقة، وذكر الحافظ في تهذيب التهذيب أنَّه وقف له على حديث في مسند أحمد خلَّط في إسناده فذكره[٣].

---

(١) إذا قال بعض العلماء أنَّ الراوي "مجهول"، ووثَّقه أحدُ أئمة الجرح والتعديل، فالصحيح أنَّ القولَ قولُ من وثَّقه؛ لأنَّ معه زيادة علمٍ لم يطَّلع عليها من حَكَمَ عليه بأنَّه مجهول، وقد ذكر السيوطي في تدريب الراوي عدداً من رواة الصحيحين أو أحدهما، حكم عليهم بعض العلماء بالجهالة، وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم، قال (رحمه الله): جَهِلَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ قَوْمًا مِنَ الرُّوَاةِ لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِهِمْ، وَهُمْ مَعْرُوفُونَ بِالْعَدَالَةِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَأَنَا أَسْرُدُ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ ذَلِكَ فذكر عدداً من الرواة وممن ذكرهم مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ الْمَرْوَزِيُّ، قال السيوطي: جَهِلَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَرَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ ا. هـ، قلت (الباحث): هذا الراوي ذكره ابن حبان في الثقات كما في تهذيب التهذيب (١٢٤/٩)، ولم يُصرح أحد من الأئمة المتقدمين بتوثيقه، وترجم له الذهبي في الميزان (٥٢٧/٣) فقال: صدوق، ما علمت أحداً روى عنه غير البخاري، وقال أبو حاتم: مجهول ا. هـ، وقال الحافظ في التقريب (ص: ٤٧٤): ثقة فاضل ا. هـ، فالحافظان الذهبي وابن حجر لم يجعلا حكم أبي حاتم على الراوي بأنه مجهول سبباً لجرحه مع تفرد البخاري بالرواية عنه، بل وثَّقاه، وهذا كثيرٌ لمن تتبَّعه.

(٢) التقريب (ص: ٢٢٠)، وينظر: تاريخ بغداد (٤٧٨/٨)، تهذيب الكمال (٤٩٠/٩)، تهذيب التهذيب (٣٧٧/٣).

(٣) أخرجه أحمد (٤٨٩/١١ ح٦٨٩٠)، وما قاله الحافظ من وصْف زياد بن عبد الله بن عُلَاثة بالتخليط في إسناد الحديث فهو من أجل أنَّ زياداً رواه عن الْعَلَاء بن رَافِع عَنِ الْفَرَزْدَقِ بْنِ حَنَانٍ الْقَاصِّ عن عبدالله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما).

=

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي في الكاشف: ثقة[١].

وقال في تاريخ الإسلام: وَثَّقَهُ ابن مَعِين، وَهُوَ مُقِلٌّ، مَا عَلِمْتُ فِيهِ مَطْعَنًا[٢] ا. هـ، وهذا الراوي روى عنه جماعة من الثقات منهم: مُظَفر (بتشديد الفاء المفتوحة) ابن مدرك الخراساني، أبو كامل نزيل بغداد، قال فيه الحافظ: ثقة متقن كان لا يحدث إلا عن ثقة[٣]، وممن روى عنه منصور بْن سَلَمَةَ الخزاعي الثقة الثبت الحافظ وغيرهما كما ذكر المزي في تهذيب الكمال، وقول الحافظ في التهذيب: وقفتُ له على حديث في

=

والصواب أنَّه عن العلاء بن عبد الله بن رافع عن حَنَان بن خارجة، بدل الفرزدق بن حنان، كما أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب العلم، باب الضَّحِك عِنْدَ السُّؤَالِ (٣٧٥/٥ ح٥٨٤١) من طريق أخي زياد بن عبد الله بن عُلاثة واسمه محمد بن عبد الله بن عُلاثة قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِاللهِ، أَنَّ الْحَنَّانَ بْنَ خَارِجَةَ، حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بن العاص (رضي الله عنهما) قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَخْبِرْنَا عَنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ أَخُلُقٌ يُخْلَقُ أَوْ نَسِيجٌ يُنْسَجُ، فَضَحِكَ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ لَهُمْ: «تَضْحَكُونَ أَنَّ جَاهِلًا يَسْأَلُ عَالِمًا»، فَجَلَسَ يَسِيرًا أَوْ قَلِيلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ؟ » قَالَ: هَا هُوَ ذَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «لَا بَلْ تُشَقَّقُ عَنْهَا ثَمَرُ الْجَنَّةِ»، قَالَهَا ثَلَاثًا، وأخرجه البزار في المسند (٤٠٨/٦ ح٢٤٣٤) كما عند النسائي، وأخرج متنَه مطولاً، وقال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ ا. هـ.

قلت (الباحث): إسناد الحديث لينٌ؛ فيه حَنَانِ (بفتح أوله وتخفيف النون) بْنِ خَارِجَةَ السلمي، قال ابن القطان: مجهول الحال، وقال الذهبي: أشار ابن القطان إلى تضعيفه للجهل بحاله، وقال الذهبي: لا يُعرف، تفرد عنه العلاء بن عبد الله بن رافع، وقال الحافظ: مقبول، انظر: ميزان الاعتدال (٦١٨/١)، تهذيب التهذيب (٥٦/٣)، التقريب (ص: ١٨٣).

(١) الكاشف (٤١١/١).

(٢) تاريخ الإسلام (٣٦٩/٤).

(٣) التقريب (ص: ٥٣٥).

مسند أحمد، خلَّط في إسناده، فقد بيَّن الحافظ نفسه أنَّه أخطأ في ذكر اسم شيخ شيخه وهذا يحصل للثقات، فليس من شرط الثقة أن لا يُخطأ كما قال الإمام أحمد: ما رأيت أقل خطأ من يحيى يعني القطان، ولقد أخطأ في أحاديث ثم قال: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف[١]، وقال الذهبي في ترجمة حسين المعلم: وَذَكَرَ لَهُ العقِيْلِيُّ حَدِيْثاً وَاحِداً، تَفَرَّدَ بِوَصْلِهِ، وَغَيْرُه مِنَ الحُفّاظِ أَرْسَلَه، فَكَانَ مَاذَا؟ فَلَيْسَ مِنْ شَرطِ الثِّقَةِ أَنْ لاَ يَغلَطَ أَبَداً، فَقَدْ غَلطَ شُعْبَةُ وَمَالِكٌ، وَنَاهِيْكَ بِهِمَا ثِقَةً، وَنُبلاً[٢].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو أنَّه وجد للراوي وهماً في إسناد حديث عند الإمام أحمد في المسند، وقد تكلمتُ على ذلك آنفاً.

درجة الراوي: [ثقة مُقِل] فقد وثَّقه ابن معين والذهبي وقال: مَا عَلِمْتُ فِيهِ مَطْعَنًا، وقد روى عنه جماعة من الثقات.

٣- **صالح بن درهم الباهلي، أبو الأزهر البصري**، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين [د][٣].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال ابن معين والدارقطني: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: روى عنه يحيى بن سعيد القطان، وقال العقيلي: هو وأبوه غير مشهورين بنقل الحديث، والحديث غير محفوظ.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الإمام أحمد: لا أعلم إلا خيراً، حدَّث عنه يحيى بن سعيد القطان[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه شعبة، وقال ابن

---

(١) تهذيب التهذيب (٢١٨/١١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٤٦/٦)، وانظر ميزان الاعتدال (١٤٠/٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٧١)، وينظر: تاريخ ابن معين "رواية الدوري" (٢١٢/٤)، الضعفاء للعقيلي (٥٥/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٠٠/٤)، الثقات لابن حبان (٤٥٧/٦)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص: ٢٥١)، تهذيب الكمال (٣٩/١٣)، تهذيب التهذيب (٣٨٨/٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (ص: ١١١/٢).

شاهين: ثقة[١]، وقال مغلطاي: في كتاب ابن الجارود "أبو الأزهر صالح بن درهم "ثقة"[٢]، وقال الذهبي: روى عنه شعبة ويحيى القطان "ثقة"[٣].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة، لعله ما قاله العقيلي من أنه غير مشهور بالنقل، وقال العقيلي في ترجمة ابنه إبراهيم: حديثُه الذي رواه عن أبيه صالح غير محفوظ، وكذلك قال البخاري في ترجمة ابنه إبراهيم: لا يتابع عليه[٤].

قلت (الباحث): ابنه إبراهيم تكلَّم فيه العلماء وضعَّفوه، قال الذهبي: فيه لين، وذكره في الميزان وقال: ضعفه الدَّارَقُطْنِي، وقال البخاري: لَا يُتَابع على حَدِيثه[٥]، وقال الحافظ: فيه ضعف[٦]، الحديث المشار إليه فيما سبق من قول العقيلي: "الحديث غير محفوظ" أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم، بَابٌ فِي ذِكْرِ الْبَصْرَةِ (١١٣/٤ ح٤٣٠٨).

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٥٥/١)، وقال العقيلي: إِبْرَاهِيمُ، وَأَبُوهُ لَيْسَا بِمَشْهُورَيْنِ بِنَقْلِ الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظ.

وأخرجه البيهقي في الشعب، باب فضل الحج والعمرة (٢٣/٦ ح٣٨٢٠) وقال البيهقي: تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحِ بْنِ دِرْهَمٍ.

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١١٧).

(٢) الإكمال (٣٢٧/٦).

(٣) الكاشف (٤٩٤/١).

(٤) التاريخ الكبير (٢٩٣/١).

(٥) الكاشف (٢٣١/١)، المغني (١٦/١)، الميزان (٣٧/١).

(٦) التقريب (ص: ٩٠).

كلهم من طريق إِبْرَاهِيم بن صَالِحِ بْنِ دِرْهَمٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ:، انْطَلَقْنَا حَاجِّينَ، فَإِذَا رَجُلٌ، فَقَالَ لَنَا: إِلَى جَنْبِكُمْ قَرْيَةٌ يُقَالُ لَهَا: الْأُبُلَّةُ[١]؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: مَنْ يَضْمَنُ لِي مِنْكُمْ أَنْ يُصَلِّيَ لِي فِي مَسْجِدِ الْعَشَّارِ رَكْعَتَيْنِ، أَوْ أَرْبَعًا، وَيَقُولَ هَذِهِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ خَلِيلِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مِنْ مَسْجِدِ الْعَشَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ، لَا يَقُومُ مَعَ شُهَدَاءِ بَدْرٍ غَيْرُهُمْ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هَذَا الْمَسْجِدُ مِمَّا يَلِي النَّهْرَ[٢]»، هذا لفظُ أبي داود.

قلت (الباحث): أحسنَ البيهقي (رحمه الله) حيث أشار إلى علة الحديث بتفرد إِبْرَاهِيم بن صَالِحِ بْنِ دِرْهَمٍ، فالحملُ في تضعيف الحديث على إبراهيم وليس على أبيه صالح، كما أشار إلى ذلك البخاري والعقيلي آنفاً.

درجة الراوي: [ثقة قليل الرواية] وثَّقه جماعة كثيرة من العلماء كابن معين وأحمد والدارقطني وابن شاهين والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه الإمامان الكبيران شعبة والقطان، وقد قيل عنهما أنهما لا يرويان إلا عن ثقة[٣].

٤- صالح بن عبد الله بن أبي فروة، أبو عروة الأموي مولاهم المدني، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين [ق][٤].

---

(١) الْأُبُلَّةُ (بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْبَاءِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ) الْبَلَدُ الْمَعْرُوفُ قُرْبَ الْبَصْرَةِ مِنْ جَانِبِهَا الْبَحْرِيِّ، وَهِيَ أَحَدُ الْمُنْتَزَهَاتِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ أَقْدَمُ مِنَ الْبَصْرَةِ، انظر: النهاية لابن الأثير (١٦/١)، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٨٣/١١).

(٢) أي نهر الفرات، انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٨٣/١١).

(٣) قال ذلك ابن حبان وغيره في شعبة، وقاله العجلي وابن حبان وغيرهما في يحيى القطان، انظر: الثقات للعجلي (٣٥٣/٢)، الثقات لابن حبان (٤٤٦/٦)، (٦١١/٧)، تهذيب التهذيب (٣٣٨/٤)، (٢١٩/١١).

(٤) التقريب (ص: ٢٧٣)، وانظر ترجمة الراوي في: الثقات لابن حبان (٤٦٢/٦)، تهذيب الكمال (٦٥/١٣)، تهذيب التهذيب (٣٩٦/٤).

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو جعفر الطبري في تهذيب الآثار: ليس بمعروف في أهل النقل عندهم.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال ابن معين في رواية ابن الجنيد: ليس به بأس[١]، وذكره مسلم في المنفردات فقال: وَمِمَّنْ روى عَنهُ الزُّهْرِيّ مِمَّن لم يرو عَنهُ أحد سواهُ فِيمَا علمنَا فذكره فيهم[٢]، وذكره ابن خلفون في الثقات[٣]، وقال الذهبي: وثق[٤]، وقال البوصيري بعد أنْ ذكر حديثه في زوائد ابن ماجه: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيح رِجَاله ثِقَات[٥].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة، قول الطبري ليس بمعروف في أهل النقل عندهم، **قلت (الباحث):** إذا كان الطبري لم يعرفه فقد عَرَفه إمام

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص: ٣٢١).

(٢) المنفردات والوحدان (ص: ١٢٢).

(٣) الإكمال لمغلطاي (٣٣٨/٦).

(٤) الكاشف (٤٩٧/١).

(٥) انظر: مصباح الزجاجة (١٢/٢)، والحديث أخرجه ابن ماجه، كتاب إِقَامَة الصَّلَاة وَالسّنَن فِيهَا، بَاب ما جاء في أن الصَّلَاة كَفَّارَة (٤٤٧/١ ح١٣٩٧) من طريق صَالِح بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، أَنَّ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ، أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، يَقُولُ: قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُ رَسُول اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ بِفِنَاءِ أَحَدِكُمْ نَهَرٌ يَجْرِي يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، مَا كَانَ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ؟ » قَالَ: لَا شَيْءَ، قَالَ: «فَإِنَّ الصَّلَاةَ تُذْهِبُ الذُّنُوبَ كَمَا يُذْهِبُ الْمَاءُ الدَّرَنَ» قال البوصيري مصباح الزجاجة (١٢/٢): هَذَا إِسْنَاد صَحِيح رِجَاله ثِقَات... وَله شَاهد من حَدِيث أبي هُرَيْرَة رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ ا. هـ، قلت (الباحث): لفظ البخاري عن أبي هريرة ﷺ في كتاب مواقيت الصلاة، بَابٌ: الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ كَفَّارَةٌ (١١٢/١ ح٥٢٨) قال النبي ﷺ: " أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ: ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ " قَالُوا: لاَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا، قَالَ: «فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الخَطَايَا».

الجرح والتعديل ابن معين وكفى به موثقاً، ووثَّقه البوصيري، وقد ذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات.

درجة الراوي: [ثقة مُقل] فقد وثَّقه ابن معين والبوصيري، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات.

٥- عامر بن عبدة (بفتح الموحدة وبسكونها) البجلي، أبو إياس الكوفي، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين [م قد][١].

قلت (الباحث): هكذا رمز الحافظ في التقريب [م] أي صحيح مسلم، والأدق [مق] أي مقدمة الصحيح كما نصَّ عليه الحافظ نفسه في التهذيب، وهو على الصواب عند المزي في تهذيب الكمال، وكما هو الواقع.

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: حكى ابن أبي حاتم عن ابن معين توثيقه، وقال ابن عبد البر: ثقة، ثم غفل فذكره في الصحابة، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: من أَصْحَاب عبد الله ثِقَة[٢]،، وقال الذهبي: عداده في التابعين، فيه جهالة.

تفرد عنه المسيب بن رافع[٣]، قلت (الباحث): بل ذكر ابن ماكولا أنَّ أبا إسحاق السبيعي روى عنه[٤]، وذكره مغلطاي في الإكمال والحافظ في التهذيب وأقرَّاه، وعلى تقدير تفرُّد المسيب بن رافع عنه فقد رجَّح الحافظ في نُزْهة النظر أنَّ الجهالة ترتفع

---

(١) التقريب (ص: ٢٨٨)، وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٧/٦)، الثقات لابن حبان (١٨٩/٥)، تهذيب الكمال (٦٨/١٤)، الإكمال لمغلطاي (١٤٦/٧).

(٢) الثقات (١٤/٢).

(٣) الميزان (٣٦١/٢).

(٤) الإكمال لابن ماكولا (٣٠/٦).

برواية راوٍ واحدٍ وتعديلِ أحدِ الأئمة للراوي، ويكونُ التعديلُ قائماً مقام رواية الثاني[١]، فكيف وقد وثَّقه ثلاثة أئمة كبار هم ابن معين والعجلي وابن عبد البر، وهذا الحافظ

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: إن سُمِّيَ الرَّاوي، وانْفَرَدَ راوٍ واحدٌ بالرِّوايةِ عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أنْ يُوثِّقه غيرُ مَن ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَن ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك، انظر: نزهة النظر (ص: ١٢٥)، وقال السخاوي في فتح المغيث (٥٠/٢): خَصَّ بَعْضُهُمُ الْقَبُولَ بِمَنْ يُزَكِّيهِ مَعَ رِوَايَةِ الْوَاحِدِ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا (ابن حجر)، وَعَلَيْهِ يَتَمَشَّى تَخْرِيجُ الشَّيْخَيْنِ فِي صَحِيحَيْهِمَا لِجَمَاعَةٍ أَفْرَدَهُمُ الْمُؤَلِّفُ بِالتَّأْلِيفِ، فَمِنْهُمْ مِمَّنِ اتُّفِقَ عَلَيْهِ، حُصَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، وَمِمَّنِ انْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ جُوَيْرِيَةُ أَوْ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَزَيْدُ بْنُ رَبَاحٍ الْمَدَنِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَدِيعَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَارُودِيُّ، وَمِمَّنِ انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ، جَابِرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيُّ، وَخَبَّابٌ الْمَدَنِيُّ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ ; ثم ذكر السخاوي أسماء الرواة الذين انفردوا عن كل منهم ا. هـ، قلت (الباحث): لم يتشدد بعض أهل العلم بالنسبة لطبقة التابعين ومن تَقَادم العهد بهم، وتعذرت الْخِبْرَة الْبَاطِنَة بأحوالهم، فقبلوا هؤلاء ولو انفرد بالرواية عنه واحدٌ إذا كان المنفرد ثقةً، ولم يرو ما يُستنكر، ويُصرح بعضهم بأنَّ مثل هذا يكون ثقة، لحديث عمران بن حُصين ﷺ المتفق عليه، قال النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» وفي رواية لمسلم «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، بَابٌ: لاَ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ (١٧١/٣ ح٢٦٥١)، ومسلم، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ)، بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (١٩٦٤/٤ ح٢٥٣٥)، وأطلق البعض ذلك في غير التابعين، فقال الذهبي: إذا كان المنفردُ عنه (الراوي) مِن كبارِ الأثبات، فأقوى لحاله، ويَحتَجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنَّسائيّ وابنِ حِبانَ، انظر: الموقظة (ص: ٧٩)، وقال الزيلعي: ارْتَفَعَتْ الْجَهَالَةُ عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ بِرِوَايَةِ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ عَنْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ عَنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، وَبَنُوهُ الَّذِي يُرْوَى عَنْهُمْ: "يَزِيدُ، وَزِيَادٌ، وَمُحَمَّدٌ"، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَغَيْرُهُمَا يَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هَؤُلَاءِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مَشْهُورِينَ بِالرِّوَايَةِ، وَلَمْ يَرْوِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَدِيثًا مُنْكَرًا لَيْسَ لَهُ شَاهِدٌ وَلَا مُتَابِعٌ حَتَّى يُجَرَّحَ بِسَبَبِهِ، وَإِنَّمَا رَوَوْا مَا رَوَاهُ غَيْرُهُمْ =

يقول في عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: "ثقة لم يرو عنه غير الوليد بن مسلم" وهو من رجال البخاري ومسلم ومثله كثير[١].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة، هو تفرد المُسَيَّب بن رافع على ما قاله الذهبي ونقله عنه الحافظ في اللسان، وقد بينتُ مسألة التفرد هذه آنفاً، والجهالة لا تعارض التوثيق[٢]، وقال محررا التقريب معلقيْن على نقْل الحافظ توثيق ابن معين: بل ثقة فلا معنى لتقييد توثيقه بابن معين فقد وثَّقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات... إلخ[٣].

درجة الراوي: [ثقة قليل الرواية] فقد وثَّقه ابن معين والعجلي وابن عبد البر، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو تابعيٌ عالي الطبقة.

٦- عبد الله بن بَحير (بفتح الموحدة وكسر المهملة) بن ريْسان (بفتح الراء وسكون التحتانية بعدها مهملة)، أبو وائل القاص الصنعاني، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين، واضطرب فيه كلام ابن حبان [د ت ق][٤].

=

مِنْ الثِّقَاتِ، انظر: نصب الراية (٣٣٣/١)، وقال الزركشي: هَذَا ظَاهر تصرف ابْن حبَان فِي كتاب الثِّقَات أَعنِي الِاكْتِفَاء فِي الْعَدَالَة بِرِوَايَة الْوَاحِد الثِّقَة، وَنقل ذَلِك بَعضهم عَن النَّسَائِيّ أَيْضاً، وَبِه صرح ابْن الْقطَّان فِي كتاب الْوَهم وَالْإِيهَام، وَنَقله الْبَيْهَقِيّ عَن الشَّافِعِي وَأهل الْأُصُول، انظر: النكت للزركشي (٣٨٤/٣)، وقد قال الدكتور قاسم سعد في كتابه "منهج النسائي" (١٨٦١/٤): صنيع النسائي ليس بشاذ، وإنما هو رأيُ فريقٍ جليلٍ من المتقدمين والمتأخرين.

(١) التقريب (ص: ٣٥٢).

(٢) لسان الميزان (٣٣٣/٩).

(٣) تحرير تقريب التهذيب (١٧٣/٢).

(٤) التقريب (ص: ٢٩٦)، وانظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (١٥٨/٤)، الجرح والتعديل (١٥/٥)، الثقات لابن حبان (٢٢/٧)، المجروحين (٢٤/٢)، تهذيب الكمال (٣٢٣/١٤)، تهذيب التهذيب (١٥٣/٥).

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال ابن معين: ثقة، وقال ابن المديني: سمعت هشام بن يوسف[١] وسئل عن عبد الله بن بحير القاص فقال: كان يُتقن ما سمع، وذكره ابن حبان في الثقات، لكن قال في الضعفاء: عبد الله بن بحير، أبو وائل القاص الصنعاني وليس هذا بعبد الله بن بحير بن ريسان ذاك ثقة، وهذا يروي عن عروة بن محمد بن عطية وعبد الرحمن بن يزيد العجائب التي كانت معمولة لا يجوز الاحتجاج به، وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى في فصل من عُرف بكنيته ولا يُوقف على اسمه: أبو وائل القاص المرادي، قاص أهل صنعاء، سمع عروة بن محمد وعنه إبراهيم بن خالد المؤذن، وعزاه للبخاري، وقال الحافظ: قال الذهبي في التذهيب وقرأته بخطه: لم يفرق بينهما أحد قبل ابن حبان وهما واحد.

قلت: نقل الحافظ ابن حجر الكلام السابق عن الذهبي أنهما واحد، وفي تاريخ الإسلام قال الذهبي: عبد اللَّهِ بْنُ بَحِيرٍ الصَّنْعَانِيُّ الْقَاصُّ، وَهِمَ مَنْ قَالَ هُوَ ابْنُ بَحِيرِ بْنِ رَيْسَانَ[٢] ا. هـ، ففرق بينهما، والظاهر أنهما واحد كما هو ظاهرٌ من شيوخ وتلاميذ الراوي في كتب التراجم فكلاهما روى عنه عبد الرزاق وكلاهما يروي عن عبد الرحمن بْن يَزِيد الصنعاني القاص، وعروة بْن مُحَمَّد بن عطية السعدي، وهو ظاهر عبارة الحافظ في التقريب حيث وصف ابن حبان بالاضطراب فيه، وكلام ابن حبان في المجروحين في تضعيف عبد الله بن بحير القاص ووصفِه بأنه يروي العجائب الَّتِي كَأَنَّهَا معمولة، لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ، ثم ذكر حديثه الذي أخرجه الترمذي من طريق عبد اللَّهِ بْن بَحِيرٍ، عَنْ عبد الرَّحْمَنِ وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ الصَّنْعَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ:

---

(١) هو أبو عبد الرحمن هِشَامُ بنُ يُوْسُفَ الصَّنْعَانِي، قال أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ، مُتْقِنٌ، وقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: هِشَامٌ أَصَحُّ اليَمَانِيِّيْنِ كِتَاباً، وقال الذهبي: الإِمَامُ، الثَّبْتُ، قَاضِي صَنْعَاءِ اليَمَنِ، وَفَقِيْهُهَا، مِنْ أَقْرَانِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، لَكِنَّهُ أَجَلُّ وَأَتْقَنُ... وَلَيْسَ بِالمُكْثِرِ، لَكِنَّهُ مُجَوِّدٌ. انظر: سير أعلام النبلاء (٩/٥٨٠).

(٢) تاريخ الإسلام (٤/٤٢٠).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ كَأَنَّهُ رَأْيُ عَيْنٍ» فَلْيَقْرَأْ: إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ، وَإِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ، وَإِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ " **قلت**: هذا من وهمه (رحمه الله) فبعد أنْ فرَّق بينهما، وهو وهمٌ ذهب لتضعيف تلك الرواية، وهذا وهم أيضاً، فالحديث قال محقق مسند أحمد بعد تخريج الحديث من الطريق السابق (٢٤٢/٨ ح٤٨٠٦): قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب ا. هـ، ولم أجده في نسختي للترمذي، وقد رأيت عند مغلطاي في الإكمال أنه نقل تحسين الترمذي له[١]، والحديث أخرجه الحاكم، كتاب التفسير (٥٦٠/٢ ح٣٩٠٠)، وفي كتاب الأهوال (٦٢٠/٤ ح٨٧١٩)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وقال الذهبي: صحيح، وقال الحافظ في الفتح (٦٩٥/٨): حديثٌ جيد.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي: وثق وليس بذاك[٢]، وأخرج له الترمذي حديثاً في جامعه المعروف بالسنن، أبواب الزهد، بابٌ (١٣٠/٤ ح٢٣٠٨) قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا رَأَيْتُ مَنْظَرًا قَطُّ إِلاَّ وَالقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ"، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة ما حصل من اضطراب ابن حبان فيه، والظاهر أنهما واحد كما هو ظاهر من شيوخ الراوي وتلاميذه في كتب التراجم، ولذا وصف الحافظُ ابنَ حبان بالمضطرب.

درجة الراوي: [ثقة] فقد وثَّقه الإمامان ابن معين وهشام بن يوسف الصنعاني، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جمعٌ، والعمل على تصحيح حديثه.

---

(١) الإكمال (٢٥٠/٧).

(٢) الكاشف (٥٣٩/١).

٧- عبد السلام بن حفص، أبو مصعب، ويقال ابن مصعب الليثي أو السلمي المدني، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين، من السابعة [د ت س][١].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بمعروف، وذكره ابن حبان في الثقات، وجعل عبد السلام بن حفص غير عبد السلام بن مصعب، قال الحافظ: وجعله البخاري في تاريخه واحداً، وذكره ابن عدي وذكر له حديثاً،

وقال: هذا إسنادٌ عجيب، ثم قال: ولعبد السلام بن حفص عن عبد الله بن دينار أحاديث مستقيمة، ولم أر له أنكر من حديثه عن يزيد بن أبي عبيد عن هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ تَرْفَعُهُ: إِنَّ مِنَ الشعر حكمة.

قلت (الباحث): أخرج البزار في المسند (١٨/١٥٠ ح١١٧) الحديثَ عن عائشة (رضي الله عنها) مرفوعاً قال: حدثنا نهشل بن كثير الباهلي، قالَ: حَدَّثَنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة (رضي الله عنها) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إنَّ من الشعر حكمة" ا. هـ.

ونهشل بن كثير النهشلي، قال الحافظ: شيخ يروي عَن أبي ضمرة، قال ابن حبان في الثقات: حدثنا عنه ابن خزيمة، لم أر في حديثه شيئا منكراً إلا حديثاً واحداً، حدثناه محمد بن المُسَيَّب حَدَّثَنا نهشل بن كثير حَدَّثَنا سفيان بن عيينة، عَن الزُّهْرِي، عَن عروة عن عائشة (رضي الله عنها) أنَّ النبي ﷺ قال: إنَّ من الشعر حكمة، قال ابن حبان: وقد وافقه عليه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة[٢] ا. هـ، والهيثم بن جميل وثَّقه العجلي والدارقطني ووصفه بالحافظ، وقال الذهبي: الحَافِظُ، الإِمَامُ، الكَبِيْرُ، الثَّبْتُ،

---

(١) التقريب (ص: ٣٥٥)، وينظر: التاريخ الكبير (٦٣/٦)، الجرح والتعديل (٤٥/٦)، الثقات لابن حبان (١٢٦/٧)، الكامل (٢٦/٧)، تهذيب الكمال (٧٠/١٨)، تهذيب التهذيب (٣١٧/٦)،

(٢) لسان الميزان (٢٩٣/٨).

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة من أصحاب الحديث، وكأنه تغير فترك[١]، فهذا الحديث من طريقي نهشل بن كثير والهيثم بن جميل ثابتٌ عن ابن عيينه، عَن الزُّهْرِيّ، عَن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، فزالت النكارة في رواية الحديث من طريق عروة عن عائشة (رضي الله عنها) مرفوعاً، وأصلُ الحديث صحيح؛ أخرجه البخاري، كتاب الأدب، بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الشِّعْرِ وَالرَّجَزِ وَالحُدَاءِ وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ (٣٤/٨ ح٦١٤٥) من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي في الكاشف: ثقةٌ مدني، وقال في المغني: ثقة، ولكنه يأتي بغرائب، وقال في الميزان: مدنيٌ صدوق، وأشار إلى أنَّ خالد بن مخلد القطواني الراوي عن عبد السلام له مناكير عدة ا. هـ، كأنه يشير إلى أنَّ الحمل فيها على خالد بن مخلد وليس على عبد السلام بن حفص، ولما ذكره ابن خلفون في كتاب الثقات قال: هو رجلٌ معروف[٢].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو قول أبي حاتم: غير معروف، وهذا ليس مطعناً في الراوي فقد عرَفه غيره كابن معين وابن عدي وابن حبان وابن خلفون والذهبي، وروى عنه جماعة من الثقات.

درجة الراوي: [ثقة ربما أغرب]؛ فقد وثَّقه ابن معين والذهبي، وذكر ابن عدي أن حديثه مستقيم إلا حديث "إن من الشعر حكمة"، وقد أجبتُ عنه كما سبق، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، وروى عنه جماعة من الثقات، وقول أبي حاتم: غير معروف، وهذا ليس مطعناً في الراوي؛ فمن عرف حُجة على من لم يَعرف.

---

(١) السير (٣٩٦/١٠)، التقريب (ص: ٥٧٧).

(٢) الكاشف (٦٢٥/١)، المغني (٣٩٤/٢)، ميزان الاعتدال (٦١٥/٢)، الإكمال لمغلطاي (٢٧٣/٨).

٨- **عبد المجيد بن أبي يزيد وهب العقيلي البصري**، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين، من الرابعة [٤][(١)].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال يحيى بن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: روى عنه حماد بن زيد ووكيع وغيرهما من الكبار الثقات، قال المزي: روى له أَبُو داود حديثاً، والتِّرْمِذِي والنَّسَائي وابن ماجه آخر [(٢)]، وقال الذهبي في التاريخ: وثَّقه ابن معين، وقال في الكاشف: مقلٌ، صالح الحديث[(٣)].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو أنَّه لم يُصَرِّح أحدٌ من النُّقاد المتقدمين بأنَّه ثقة غير ابن معين، وهو أيضاً قليل الحديث كما قال الذهبي.

درجة الراوي: [ثقة مُقل]؛ فقد وثَّقه ابن معين والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه أئمة كبار منهم: حماد بن زيد ووكيع وغيرهما.

٩- **عثمان بن إسحاق بن خَرَشة (بمعجمتين بينهما راء مفتوحات) وقيل ابن أبي خَرَشة القرشي المدني**، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين في رواية الدوري، من الخامسة [٤][(٤)].

---

(١) التقريب (ص: ٣٦١)، وينظر: الجرح والتعديل (٦٣/٦)، الثقات لابن حبان (١٣٠/٥)، تهذيب الكمال (٢٧٦/١٨)، تهذيب التهذيب (٣٨٣/٦).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧٧/١٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٩١٧/٣)، الكاشف (٦٦٢/١).

(٤) التقريب (ص: ٣٨٢)، وينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (١٩٣/٣)، الثقات (١٩٠/٧)، تهذيب التهذيب (١٠٦/٧)، تهذيب الكمال (٣٣٧/١٩).

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال يحيى بن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: هو معروف النسب إلا أنَّه غير مشهور بالرواية.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال المزي: روى لَهُ الأربعة حديثا واحداً[1]، وقال الذهبي: شيخ ابن شهاب الزهري، لا يُعْرف، سمع قبيصة بن ذؤيب.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣٣٧/١٧).

وهذا الحديث الذي أشار إليه المزي أخرجه أبو داود، كتاب الفرائض، بابٌ في الجَدَّة (١٢١/٣ ح٢٨٩٤) قال: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا؟ فَقَالَ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: «مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِغَيْرِكِ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنِ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا».

وأخرجه مالك في الموطأ، كتاب الفرائض، بَابُ مِيرَاثِ الْجَدَّةِ (٥١٣/٢ ح٤)، والترمذي، أبواب الفرائض، بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الجَدَّةِ (٤٢٠/٤ ح٢١٠١)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وأحمد (٤٩٩/٢٩ ح١٧٩٨٠)، وابن الجارود في المنتقى، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَوَارِيثِ (ص: ١٤١ ح٩٥٩)، وابن حبان كما في الإحسان، كتاب الفرائض، ذِكْرُ وَصْفِ مَا تُعْطَى الْجَدَّةُ مِنَ الْمِيرَاثِ (٣٩٠/١٣ ح٦٠٣١) كلهم من طريق عن مالك عن الزُّهْرِي عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ به بنحوه.

دراسة إسناد الحديث كما عند أبي داود:

١- **الْقَعْنَبِي:** هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن البصري، روى عن: مالك وشعبة وخلقٌ. وعنه: البخاري ومسلم وأبو داود وآخرون. وثَّقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، وقال الحافظ: ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يُقَدمان عليه في الموطأ أحداً، من =

=

صغار التاسعة. مات في أول سنة إحدى وعشرين ومائتين بمكة، انظر: الثقات للعجلي (٦١/٢)، الجرح والتعديل (١٨١/٥)، تهذيب الكمال (١٣٦/١٦)، السير (٢٥٧/١٠)، تهذيب التهذيب (٣١/٦)، التقريب (ص: ٣٢٣).

٢- **مَالِك**: هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله المدني، روى عن: نافع مولى ابن عمر والزهري وخلق. وعنه: القعنبي ويحيى بن سعيد الأنصاري وخلقٌ. متفقٌ على ثقته وإمامته؛ قال الذهبي: شَيْخُ الإِسْلاَمِ، حُجَّةُ الأُمَّةِ، إِمَامُ دَارِ الهِجْرَةِ، وقال الحافظ: الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة. مات سنة تسع وسبعين ومائة، بلغ تسعين سنة، انظر: التاريخ الكبير (٣١٠/٧)، الجرح والتعديل (٢٠٤/٨)، تهذيب الكمال (٩١/٢٧)، سير أعلام النبلاء (٤٨/٨)، تهذيب التهذيب (٥/١٠)، تقريب التهذيب (ص: ٥١٦).

٣- **ابن شِهَاب**: هو مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، أَبُو بَكْرٍ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ المَدَنِيُّ، نَزِيلُ الشَّامِ. روى عَنْ: سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، وَأَنَسِ بنِ مَالِكٍ (لَقِيَهُ بِدِمَشْقَ) عُثْمَان بن إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَة وخلقٌ. حَدَّثَ عَنْهُ: سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ ومالك بن أنس وَأُمَمٌ سِوَاهُم. متفقٌ على ثقته وإمامته؛ قال مالك: بقي ابن شهاب ومالَه في الدنيا نظير، وقال الحافظ: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، تُوفي ليلة الثلاثاء في رمضان سنة أربع وعشري ومائة، انظر: التاريخ الكبير (٢٢٠/١)، الثقات للعجلى (٢٥٣/٢)، الجرح والتعديل (٧١/٨)، تهذيب الكمال (٤١٩/٦٢)، تذكرة الحفاظ (٨٣/١)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

٤- **عُثْمَان بن إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَة**: هو صاحب الترجمة موضوع البحث وهو [ثقة مُقل من الرواية] كما بينته في ترجمته.

٥- **قَبِيصَة بن ذُؤَيْب**: هو قبيصة بن ذؤيب (بالمعجمة مصغر) الخزاعي، أبو سعيد المدني، نزيل دمشق، ولد عام الفتح، روى عن المغيرة بن شعبة وأبي هريرة (رضي الله عنهما) وغيرهما، وعنه الزهري وعثمان بن إسحاق بن خرشة وغيرهما. قال ابن معين: أُتي به رسول الله ﷺ ليدعو له بالبركة، وقال ابن سعد: ثقة مأمون كثير الحديث، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال الحافظ:

=

وقع لي حديثه عالياً، وقد وثَّقوه[١] ا. هـ، وقال مغلطاي: ذكره ابن خلفون في الثقات، وخرَّج ابن حبان حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم والطوسي[٢]، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٨٦/٣) في حديثه الذي رواه في ميراث الجدة: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لِثِقَةِ رِجَالِهِ.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة لعله تفرد الزهري عنه، وقول ابن عبد البر: غير مشهور بالرواية، وقول الذهبي: لا يُعرف، وقد قال المزي: روى لَهُ الأربعة حديثا واحداً.

درجة الراوي: [ثقة مُقل] فقد وثَّقه ابن معين وكفى به موثقاً، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، وصحَّح حديثه الأئمة منهم: الترمذي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطوسي وابن حجر، ولا يَطعن فيه بعد كل هذا طاعنٌ، وأما تفرُّد الزهري

=

من أولاد الصحابة، وله رؤية، مات سنة بضع وثمانين. روى له الجماعة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٧٦/٥)، تهذيب الكمال (٤٧٦/٢٣)، تهذيب التهذيب (٣٤٦/٨)، التقريب (ص: ٤٥٣).

٦- **الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ**: هو الصحابي الجليل المشهور الْمُغِيْرَةُ بنُ شُعْبَةَ بنِ أَبِي عَامِرٍ، أَبُو عِيْسَى، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِاللهِ، وَقِيْلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ، مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ أولِي الشَّجَاعَةِ وَالمَكِيْدَةِ، شَهِدَ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، مناقبه كثيرة. حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ، وَقَيْسُ بنُ أَبِي حَازِمٍ، وقَبِيصَة بن ذُؤَيْب وَطَائِفَةٌ. مات بالكوفة في شعبان سنة خمسين، وقيل سنة ست وخمسين، انظر: الاستيعاب (١٤٤٥/٤)، معجم الصحابة للبغوي (٣٩٨/٥)، سير أعلام النبلاء (٢١/٣)، الإصابة (١٥٦/٦).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح؛ وصحَّحه كثير من العلماء، قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان وابن الجارود، وقال الحافظ في التلخيص الحبير (١٨٦/٣): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لِثِقَةِ رِجَالِهِ.

(١) ميزان الاعتدال (٣١/٣).

(٢) الإكمال (١٣٧/٩).

فهو إمامٌ كبير، وقد ناقشتُ تلك المسألة قبل ذلك في الترجمة الخامسة في ترجمة عامر بن عبْدة البجلي.

١٠- **عمرو بن قتادة اليمامي حجازي**، قال الحافظ: وثَّقه ابن معين، من السادسة [س][١].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال ابن معين: ثقة مأمون، روى عنه القدماء، وذكره ابن شاهين في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: ذكره ابن خلفون في الثقات[٢]، وقال المزي: روى له النَّسَائي قوله: سألت طاووساً عَنِ الرجل يأتي المرأة في دبرها قَالَ: «تِلْكَ كَفْرَةٌ»[٣]. **قلت (الباحث)**: روى عنه محمد بن مسلم ويحيى بن سليم الطائفيان كما في تهذيب الكمال وغيره.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة أنه مُقل من الرواية؛ فليس له في الكتب الستة غير ما نقله من فتوى واحدة عن طاووس كما أشار المزي.

درجة الراوي: [ثقةٌ مُقل]؛ فقد وثَّقه إمام الجرح والتعديل ابن معين وقال: ثقة مأمون، وذكره ابن شاهين وابن خلفون في الثقات، وليس له إلا رواية واحدة عند النسائي في السنن الكبرى كما ذكر المزي فيما سبق.

---

(١) التقريب (ص: ٤٢٦)، ويُنظر: تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص: ١٥٣)، تهذيب الكمال (١٨٩/٢٢)، تهذيب التهذيب (٨٩/٨).

(٢) الإكمال لمغلطاي (٢٤٧/١٠).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كِتَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ (١٩٨/٨ ح٨٩٥٧)، وفي روايةٍ عن طاووس أنه قال: "إِنَّ هَذَا لَيَسْأَلُنِي عَنِ الْكُفْرِ".

١١- **أبو إسحاق الكوفي، اسمه هارون**، قال الحافظ: روى عنه حماد بن زيد، وثَّقه ابن معين، من السادسة [تمييز][١].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال الدارمي: سَأَلت يحيى (يعني ابن معين) عَن أبي إِسْحَاق الْكُوفِي الَّذِي يروي عَنهُ هشيم فَقَالَ: هُوَ عبد الله بن ميسرَة، قلت: فَمن أَبُو إِسْحَاق هَارُون ذَا الَّذِي يروي عَنهُ حَمَّاد بن زيد فَقَالَ: هَذَا لَيْسَ ذَاك هَذَا ثِقَة لوكان هَذَا مثل ذَاك يَعْنِي مثل بن ميسرَة هلك[٢].

زياداتي على تهذيب التهذيب: ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو أنَّه لم يُصَرِّح أحدٌ من النقاد المتقدمين بأنَّه ثقة غير ابن معين، وهو مُقِل من الراوية.

درجة الراوي: [ثقة قليل الرواية] فقد وثَّقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه الإمام الثقة حماد بن زيد وغيره كما في ترجمته.

---

(١) التقريب (ص: ٦١٨)، وينظر: التاريخ الكبير (٢٢٥/٨)، الجرح والتعديل (٩٩/٩)، تهذيب الكمال (٢٩/٣٣).

(٢) تاريخ ابن معين "رواية الدارمي" (ص: ٢٤١).

(٣) الثقات (٥٨٢/٧).

الفصل الثاني

الرواة الذين نقَل الحافظ توثيقهم عن الإمام النسائي.

١- إسحاق بن يعقوب بن إسحاق، أبو محمد[١] البغدادي، سكن الشام، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الحادية عشرة [س][٢].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: روى عنه النسائي وقال: ثقة.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي: روى عنه النسائي ووثَّقه[٣]، **قلت (الباحث):** إسحاق بن يعقوب بن إسحاق هذا شيخ النسائي المباشر، وهو أعلم به؛ فقد جالسه وسمع منه.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو تفرُّد النسائي بتوثيق الراوي، وأيضاً فلم يرو عنه غير النسائي، وليس له في الكتب الستة إلا حديث واحد وهو في سنن النسائي، كتاب المزارعة (٣٤/٧ ح٣٨٦٦) عن رافع بن خَديج ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ».

درجة الراوي: [ثقة قليل الحديث] فقد روى عنه الإمام النسائي ووثَّقه، والنسائي يروي عنه مباشرةً، فكلامه فيه كلامُ خبيرٍ مطلعٍ، وتوثيق العالم الواحد للراوي كافٍ في توثيقه على الصحيح، وقد ناقشتُ تلك المسألة قبل ذلك في الترجمة الخامسة من الفصل الأول في ترجمة عامر بن عبْدة البجلي.

---

(١) في نسخة التقريب إسحاق بن يعقوب بن محمد البغدادي، وهو غير صحيح، والصواب ما أثبته في الأصل، كما هو موجود في تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال وغيرهما.

(٢) التقريب (ص: ١٠٣)، وينظر: تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي (ص: ٨٣)، تهذيب الكمال (٤٩٦/٢)، تهذيب التهذيب (٢٥٧/١).

(٣) الكاشف (٢٤٠/١).

٢- **الحسين بن عبد الرحمن، أبو علي**، قاضي حلب، قال الحافظ: روى عنه النسائي ووثَّقه، من الحادية عشرة [س][١].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: روى عنه النسائي وقال: ثقة، قال المزي: هكذا ذكره أَبُو الْقَاسِمِ فِي "الشيوخ النبل"، ولم أقف على روايته، ولا رواية غيره عنه.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال مسلمة بن قاسم في كتاب الصلة: ثقة[٢].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو تفرُّد النسائي بتوثيق الراوي، ولم يرو عنه غير النسائي، وهو قليل الرواية.

درجة الراوي: [ثقة قليل الحديث]؛ فقد روى عنه الإمام النسائي ووثَّقه، وكذا ووثَّقه مسلمة بن قاسم، وهو كافٍ في توثيق الراوي على الصحيح كما سبق في الراوي السابق.

٣- **خِشْف (بكسر أوله وسكون المعجمة بعدها فاء) ابن مالك الطائي**، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثانية [٤][٣].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني في السنن: مجهول، وتبعه البغوي في المصابيح، وقال الأزدي: ليس بذاك.

---

(١) التقريب (ص: ١٦٧)، وينظر: تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي (ص: ٨٦)، تهذيب الكمال (٣٩٠/٦)، تهذيب التهذيب (٣٤٣/٢)، الخلاصة للخزرجي (ص: ٨٣).

(٢) التراجم الساقطة من الإكمال لمغلطاي (ص: ١٥٣).

(٣) التقريب (ص: ١٩٣)، وينظر: الثقات لابن حبان (٢١٤/٤)، تهذيب الكمال (٢٤٩/٨)، تهذيب التهذيب (١٤٢/٣).

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال ابن سعد: كان قليل الحديث[١]، وعبارة الدارقطني كاملة: رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ إِلَّا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ حَرْمَلٍ الْجُشَمِيُّ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَحْتَجُّونَ بِخَبَرٍ يَنْفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ رَجُلٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ رُوَاتُهُ عَدْلًا مَشْهُورًا، أَوْ رَجُلٌ قَدِ ارْتَفَعَ اسْمُ الْجَهَالَةِ عَنْهُ، وَارْتِفَاعُ اسْمِ الْجَهَالَةِ عَنْهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا، فَإِذَا كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ ارْتَفَعَ عَنْهُ اسْمُ الْجَهَالَةِ وَصَارَ حِينَئِذٍ مَعْرُوفًا، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ انْفَرَدَ بِخَبَرٍ وَجَبَ التَّوَقُّفُ عَنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ حَتَّى يُوَافِقَهُ غَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[٢]، وقال ابن عبد البر في التمهيد: ليس بمعروف، وفي الاستذكار: مَجْهُولٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَزَيْدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ حَرْمَلَةَ الطَّائِيُّ الْجُشَمِيُّ من بني جشم أحد ثقات الكوفيين، وإنما يروي هذا الحديث عن ابن مسعود قوله[٣]، وقال الذهبي في الكاشف: وثق[٤]، وذكره في ميزان الاعتدال، ونقل توثيق النسائي، وقول الأزدي: ليس بذاك[٥]، وذكره ابن خلفون في «جملة الثقات»، وقال البيهقي: مجهول، وقال الخطابي: مجهولٌ، لا يُعرف إلا بهذا الحديث، يعني حديث الديات، وعدَل الشافعي عن القول به؛ لِما ذكرناه من العلة في روايته[٦].

قلت (الباحث): كلام الدارقطني في تضعيف حديثه في دية القتل الخطأ وأنَّها تكون أخماساً، الأوْلى أنْ يكون الحمل فيه على الحجاج بن أرطاة.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٦/٢٠١).

(٢) سنن الدارقطني، كِتَابُ الْحُدُودِ وَالدِّيَاتِ وَغَيْرُهُ (٤/٢٢٦ ح٣٣٦٥)، الإكمال لمغلطاي (٤/١٨٩).

(٣) التمهيد (١٧/٣٥١)، الاستذكار (٨/٥٤).

(٤) الكاشف (١/٣٧٢).

(٥) الميزان (١/٦٥٣).

(٦) الإكمال لمغلطاي (٤/١٨٩).

وهو موصوفٌ بكثرة الخطأ كما قال الحافظ في التقريب[١]، وقال الدارقطني في السنن: وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْحَجَّاجُ رُبَّمَا كَانَ يُفَسِّرُ الْأَخْمَاسَ بِرَأْيِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَتَوَهَّمُ السَّامِعُ أَنَّ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْحَجَّاجِ[٢]، وعدول الشافعي عن القول به فقد أخذ به الإمامان أحمد وإسحاق بن راهويه كما نقل عنهما الترمذي في سننه، أبواب الديات، بَابُ مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ كَمْ هِيَ مِنَ الإِبِلِ (٤/٦٦٠ ح١٣٨٦)، ولفظ خِفش ليست فيه مخالفة مُنكرة لباقي الرواة عن ابن مسعود ﷺ كما يظهر بمراجعة المتنيْن، ومن خلال كلام الدارقطني الذي نقلته عنه آنفاً من أنَّ تفسير الأخماس من كلام حجاج بن أرطاة لا يكون لخِشْف فيه ذنبٌ إلا أنْ تكون مسألة الرفع والوقف، ولا يبعد أنَّها من جملة ما أخطأ فيه حجاج بن أرطاة، وبعبارةٍ أدق اضطرب فيها حجاج بن أرطاة، وإنْ رجَّح كثيرٌ من الأئمة الوقف، وقول الأزدي: ليس بذاك، فالأزدي متكلم فيه وهو متشدد كما بينتُ ذلك في كلامي على ترجمة الخزرج بن عثمان السعدي، وقد تعقبه الحافظ كثيراً في التقريب، وكذا الذهبي وغيرهما.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو تفرُّد النسائي بالتصريح بتوثيقه، وقِلة روايات الراوي، وتفرُّد زيد بن جُبير بن حرمل الجشمي بالرواية عنه، وزيد بن جُبير هذا ثقةٌ من رجال الصحيحين، نعم ذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، لكنْ وصفه غير واحد بأنَّه مجهول كما سبق، وقد ناقشتُ تلك المسألة قبل ذلك في الترجمة الخامسة من الفصل الأول في ترجمة عامر بن عبْدة البجلي.

درجة الراوي: [ثقة قليل الرواية] فقد سبق أنْ بينتُ أنَّ الصحيح أنَّ الراوي إذا روى عنه ثقة، ووثَّقه أحد علماء الجرح والتعديل المعتبرين فهو ثقة، ورجَّح هذا الرأي

---

(١) التقريب (ص: ١٥٢).

(٢) سنن الدارقطني، كِتَابُ الْحُدُودِ وَالدِّيَاتِ وَغَيْرُهُ (٤/٢٢٩ ح ٣٣٦٨).

الحافظ في نزهة النظر، وخِشف كذلك، وهو من التابعين فهو يروي عن ابن مسعود ﷺ، ومن قال أنَّه مجهول لا يعارِض مثل توثيق النسائي المعروف بالتشدد في التوثيق.

٤- **زُرْعة بن عبد الرحمن بن جُرْهد [ويقال: زرعة بن مسلم بن جرهد] الأسلمي المدني**، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثالثة [د كن][١].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: من زعم أنه ابن مسلم فقد وهم.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي: وثَّقه النسائي ا. هـ[٢]، وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال ابن القطان: زرعة وأبوه غير مشهوري الرواية، ولا معروفي الحال[٣]، وقد حسَّن حديثه في أنَّ الفخذ عورة الترمذيُ في سننه، أبواب الأدب، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الفَخِذَ عَوْرَةٌ (٥/١١٠ ح٢٧٩٥)، وصحَّحه ابن حبان كما في الإحسان، كتاب الصلاة، باب ذِكْر الْأَمْرِ بِتَغْطِيَةِ فَخِذِهِ إِذِ الْفَخِذُ عَوْرَةٌ (٤/٦٠٩ ح١٧١٠)، والحاكم، كتاب اللباس (٤/٢٠٠ ح٧٣٦٠)، ووافقه الذهبي، وقد روى عنه ثقتان كبيران هما: "سالم بن أبي أمية (أبو النضر)، وهو ثقة ثبت، انظر: التقريب (ص: ٢٢٦)، وأبو الزناد عبد الله بْن ذكوان"، وهو ثقة فقيه"، انظر: التقريب (ص: ٣٠٢).

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة لعلَّه تفرُّد النسائي بالتصريح بتوثيقه مع قلة رواياته، وإلا فهو في ثقات ابن حبان وابن خلفون.

---

(١) التقريب (ص: ٢١٥)، وينظر: التاريخ الكبير (٣/٤٤٠)، الثقات (٤/٢٦٨)، تهذيب الكمال (٩/٣٤٩)، تهذيب التهذيب (٣/٣٢٦).

(٢) الكاشف (١/٤٠٤).

(٣) الإكمال لمغلطاي (٥/٥٨).

درجة الراوي: [ثقة قليل الرواية] فقد وثَّقه النسائي، وروى عنه ثقتان كبيران كما سبق، وذكره ابن حبان، وابن خلفون في الثقات، وصحَّح له الأئمة كما سبق، وقول ابن القطان السابق أنَّه غير معروف لا يُؤثر؛ فقد عرَفه غيره ووثَّقه.

٥- **سعيد بن ذُؤَيْب (بالمعجمة مصغر) المروزي**، نسائي الأصل، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الحادية عشرة [س][١].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة مأمون، حدَّث عنه محمد بن رافع، وقال أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي في الكاشف: وثق، وقد روى عنه النسائي لكن في السنن بواسطة، وقال في الميزان: مجهول، قلت (الباحث): لعلها قولاً لغير الذهبي، بدليل قول الذهبي بعدها: وقال غيره: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات[٢] ا. هـ، وقد صحَّح الحاكم حديث سعيد بن ذُؤَيْب في المستدرك وقال: على شرط الشيخين، كتاب البيوع (٢/٤١ ح٢٢٥٥).

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة، تفرُّد النسائي بالتصريح بالتوثيق، وقول أبي حاتم مجهول.

درجة الراوي [ثقة] فقد وثَّقه بلديُّه الإمام النسائي، وروى له في السنن، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحَّح الحاكم حديثه في المستدرك وقال: على شرط الشيخين، وروى عنه جمعٌ كما في التهذيبين (تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب).

---

(١) التقريب (ص: ٢٣٥)، وينظر: الجرح والتعديل (٤/١٩)، الثقات (٨/٢٧٠)، تهذيب الكمال (٤/٤٢٣)، تهذيب التهذيب (٤/٢٦).

(٢) الكاشف (١/٤٣٥)، الميزان (٢/١٣٥).

وذكر الذهبي أنَّ بعض العلماء قال: صالح الحديث، وقول أبي حاتم: "مجهول" لا يُعارِض توثيق النسائي لأنَّ من علم حُجة على من لم يعلم.

٦- **سعيد بن سَلَمة المخزومي من آل ابن الأزرق**، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من السادسة [٤][(١)].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال المزي: روى عن المغيرة بن أبي بُردة عن أبي هريرة ﷺ حديث البحر "هو الطهور ماؤه الحِل ميتته" وعنه صفوان بن سُلَيم والجلَّاح أبو كثير، وهو حديثٌ مختلفٌ في إسناده... روى له الأربعة هَذَا الْحَدِيث الواحد، وقال الحافظ: صحَّح البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في العلل المفرد حديثه، وكذا صححه ابن خزيمة وابن حبان وغير واحد.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي في الكاشف: وثَّقه النسائي[(٢)]، وقال في الميزان: صاحب حديث "هو الطهور ماؤه "صدوق، تفرَّد به عن المغيرة بن أبي بُردة بذلك، لكن وثَّقه النسائي[(٣)]، وقال مغلطاي: خرَّج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك ابن حبان والبيهقي والطوسي، وقال الترمذي في كتاب «العلل الكبير»: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث - يعني «ماء البحر» فقال: هو حديث صحيح، قال البيهقي: وإنما لم يخرجه الشيخان لأجل اختلاف وقع في اسم سعيد بن سلمة وَالْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وقال أبو عمر في «التمهيد»: قول البخاري صحيح، ما أدري ما هذا، وأهل الحديث لا يحتجون بمثل إسناد هذا الحديث.

---

(١) التقريب (ص: ٢٣٦)، وينظر: التاريخ الكبير (٤٧٨/٣)، الثقات (٣٦٤/٦)، تهذيب الكمال (٤٨٠/١٠)، تهذيب التهذيب (٤٢/٤).

(٢) الكاشف (٤٣٨/١).

(٣) ميزان الاعتدال (١٤١/٢).

وسعيد بن سلمة لم يرو عنه فيما علمت إلا صفوان بن سليم، ومن كانت هذه حاله فهو مجهول لا تقوم به حجة عندهم، قال: وقد رواه يحيى بن سعيد مرسلاً عن المغيرة ولم يذكر أبا هريرة، ويحيى أحد الأئمة قال: وإنما الحديث عندي صحيح لأنَّ العلماء تلقوه بالقبول[١].

قلت: (الباحث): قول أبي عمر ابن عبد البر السابق "سعيد بن سلمة لم يرو عنه فيما علمت إلا صفوان بن سليم" معارضٌ برواية الجُلاَح (بضم ولام خفيفة وآخره مهملة)، أبي كثير المصري مولى الأمويين، وهو من رجال مسلم، قال الحافظ: صدوق[٢]، وصفوان بن سُلَيم المدني أبي عبد الله الزهري، وهو من رجال الصحيحين، وقال الحافظ عنه: ثقةٌ مفتٍ عابد[٣]، فكما ترى رجلٌ روى عنه ثقتان، ووثَّقه إمام عصره في الجرح والتعديل أفلا يكون ثقةً؟، وقول ابن عبد البر السابق: "رواه يحيى بن سعيد مرسلاً عن المغيرة ولم يذكر أبا هريرة، ويحيى أحد الأئمة" يرده قول البيهقي: قَدْ تَابَعَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِي وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِي سَعِيدًا عَلَى رِوَايَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ" ا. هـ، **قلت (الباحث)**: ذكر تلك المتابعات الحاكم في المستدرك، ويَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ هو يزيد بن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب القرشي المطلبي المدني نزيل مصر، من رجال البخاري قال الدارقطني والحافظ: "ثقة"[٤]، والصحيح أنَّ الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة وَالْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قد يكون هو سبب عدول البخاري عن إخراجه في الصحيح كما سبق من كلام البيهقي، والبخاري

---

(١) الإكمال لمغلطاي (٣٠٥/٥)، وانظر: العلل الكبير للترمذي (ص: ٤١)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٢٢٢/١ ح ٤٦٧ وما بعده)، التمهيد (٢١٧/١٦).

(٢) التقريب (ص: ١٤٣).

(٣) التقريب (ص: ٢٧٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٣٥٨/١١)، التقريب (ص: ٦٠٤).

لم يشترط جمع الصحيح في كتابه كما هو معلوم، وقد صحَّح الحديث البخاري والترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي، قال الحافظ: صحح الحديث ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والخطابي والطحاوي وابن مندة والحاكم وابن حزم والبيهقي وعبد الحق وآخرون[١] ا. هـ، وذكر متابعات وشواهد كثيرة للحديث انظر المستدرك، كتاب الطهارة (٢٣٧/١ ح ٤٩٠ وما بعدها) فبعد أن أخرج الحديث عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَشَوَاهِدُهُ كَثِيرَةٌ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ فَأَوَّلُ شَوَاهِدِهِ»، وقال الذهبي: على شرط مسلم، ثم ذكر شواهد الحديث بالتفصيل فأفاد وأجاد (رحمه الله).

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة تفرد النسائي بتوثيقه مع قِلة حديثه؛ فليس له في الكتب الستة إلا حديث البحر "هو الطهور ماؤه"، وقد وصفه ابن عبد البر بأنَّه مَجْهُولٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ.

درجة الراوي [ثقة قليل الحديث] فقد وثَّقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه ثقتان كما سبق، وصحَّح حديثه الأئمة كالبخاري والترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وغيرهم وتلَقَّوه بالقبول، ووصْف ابن عبد البر له بالجهالة لا يُعارِض توثيق من وثَّقه كما سبق في مناقشة كلامه (رحمه الله).

٧- **طلحة بن يزيد الأَيْلي (بفتح الهمزة وسكون الياء)، أبو حمزة**، ولى الأنصار نزل الكوفة، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثالثة [خ ٤][٢].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٥٧/١٠).

(٢) التقريب (ص: ٢٨٣)، وينظر: مسند ابن الجعد (ص: ٢٩ ح٨٣)، السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصيام، باب صَوْم النَّبِيِّ ﷺ بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ فِي ذَلِكَ (١٨٠/٣ ح٢٦٨٩)، الثقات لابن حبان (٣٩٤/٤)، تهذيب الكمال (٤٤٦/١٣)، تهذيب التهذيب (٢٩/٥).

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: كوفيٌ ثقة[١]، وقال ابن معين: روى عنه عمرو بن مرة، لم يرو غيره عنه، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الحاكم: أَبُو حَمْزَةَ الْأَنْصَارِيُّ هَذَا هُوَ طَلْحَةُ بْنُ يَزِيدَ، وَقَدِ احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ[٢]، وصحَّح له على شرط الشيخين ووافقه الذهبي[٣]

---

(١) قال الحافظ في التهذيب (٢٩/٥): قال النسائي لما أخرج حديثه عن رجل عن حذيفة في صلاة الليل: طلحة هذا ثقة ا. هـ، وفي مسند أحمد (١٧/٣٢ ح١٩٢٦٨) عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " مَا أَنْتُمْ بِجُزْءٍ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ جُزْءٍ مِمَّنْ يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " قَالَ: فَقُلْنَا لِزَيْدٍ: وَكَمْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: فَقَالَ: " بَيْنَ السِّتِّمِائَةِ إِلَى السَّبْعِ مِائَةٍ "، قال: إسناده ضعيف، طلحة مولى قَرَظة- وهو ابن يزيد أبو حمزة- لم يرو عنه غير عمرو بن مرة، ولم يثبت توثيقه عمن يُعتدُ به، وقول الحافظ ابن حجر في تهذيبه وتقريبه": وثَّقه النسائي، يغلب على الظن أنه وهمٌ منه ليس له سلف فيه، وقد رجعنا إلى كلام النسائي بإثر الحديث الذي نقله الحافظ وأورد فيه التوثيق عنه، فلم نجده فيه، وأما الحافظ المزي فقد أورد كلام النسائي دون توثيقه، وكرر تضعيف إسناد حديثه في المسند (٨٥/٣٢ ح١٩٣٣٦) وفي مواضع أخرى كما في (٣٩٣/٣٨ ح٢٣٣٧٦) ا. هـ، قلت (الباحث): الصحيح أنَّ النسائي وثَّق طلحة بن يزيد الأيلي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، صَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، وَذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ فِي ذَلِكَ (١٨٠/٣ ح٢٦٨٩)، ولا يبعد أن يكون وثَّقه في الصغرى في نسخة الحافظ، والحديث الذي ضعفوه في المسند صحيح، صححه الحاكم على شرط الشيخين كما في المستدرك (١٤٩/١ ح٢٥٧)، وقال صاحب صحيح سنن أبي داود (٢٤٢/١ ح ١٢٣): هذا سند صحيح رجاله رجال الشيخين غير أبي حمزة واسمه طلحة بن يزيد الأنصاري فمن رجال البخاري، ووثقه ابن حبان والنسائي ا. هـ، قلت (الباحث): إسناده صحيح.

(٢) المستدرك، كتاب الإيمان (١٤٩/١ ح ٢٥٦).

(٣) المستدرك، كتاب الطهارة (٤٠٥/١ ح١٠٠٣)، وفي كتاب الوِتْر(٤٦٦/١ ح١٢٠١)، وفي كِتَاب مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) (١٤٧/٣ ح٤٦٦٣).

وقال الذهبي: روى عنه عمرو بن مرة فقط [١]، وقال مغلطاي بعد أنْ نقل توثيق النسائي: وكذا قاله أبو عمر (يعني أنَّ ابن عبد البر وثَّقه)، وذكره ابن خلفون في الثقات، ولما ذكر أبو عيسى حديثه: " أول من أسلم علي " قال: هذا حديث حسن صحيح [٢]، وخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، وكذلك الحاكم أبو عبد الله وسماه طلحة بن زبيد؛ ورد ذلك عليه عبد الغني بن سعيد فقال: الصواب يزيد ا. هـ[٣].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو تفرُّد عمرو بن مرة بالرواية عنه كما قال ابن معين والذهبي، إضافةً إلى قلة حديثه.

درجة الراوي [ثقة]؛ فقد قال فيه النسائي وابن عبد البر: ثقة، واحتج به البخاري كما قال الحاكم كما سبق، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، وصحح الأئمة رواياته كالترمذي وابن حبان والحاكم والذهبي، وتفرُّد عمرو بن مرة بالرواية عنه لا يضر مع كل ما سبق، وقد بينت ذلك كثيراً فيما سبق.

٨- **عاصم العدوي الكوفي** عن كعب ابن عُجْرة، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثالثة [ت س][٤].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: روى عنه عامر الشعبي، وأبو إسحاق السبيعي، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال العجلي: تابعي، كوفي، روى عنه الشعبي[٥].

---

(١) الكاشف (٥١٥١/١)، الميزان (٣٤٣/٣).

(٢) سنن الترمذي، أبواب المناقب، بابٌ (٩٢/٦ ح٣٧٣٥).

(٣) الإكمال (٨٨/٧).

(٤) التقريب (ص: ٢٨٦)، وينظر: الثقات لابن حبان (٢٣٨/٥)، تهذيب الكمال (٥٥٠/١٣)، تهذيب التهذيب (٦٠/٥).

(٥) الثقات للعجلي (ص: ٢٤٣).

قلت (الباحث): قول العجلي هذا في غاية الأهمية، دليلُ ذلك قول ابن معين عن الشعبي: إذا حدَّث عن رجل فسمَّاه فهو ثقة يُحتج بحديثه[١] **قلت (الباحث):** هذا القول من ابن معين قاله بالاستقراء التام لشيوخ الشعبي بلا شك، فهم ثقاتٌ عند ابن معين يُحْتج بهم، وكفى بمثل ابن معين موثقاً، ولهذا لمَّا ذكره ابن حبان في الثقات قال: روى عنه الشعبي، وقال المزي: روى له التِّرْمِذِي، والنَّسَائي حديثاً واحداً[٢]، وقال الذهبي: وثق[٣].

قلت (الباحث): حديث عاصم العدوي صحَّحه العلماء، فقال الترمذي في كتاب الفتن، بابٌ (٥٢٥/٤ ح٢٢٥٩) قال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وصحَّحه ابن حبان كما في الإحسان، كتاب البر والإحسان، ذِكْر الْبَيَانِ بِأَنَّ الْمَرْءَ يَرِدُ فِي الْقِيَامَةِ الْحَوْضَ عَلَى الْمُصْطَفَى ﷺ بقوله الحق عند الأئمة فِي الدُّنْيَا (٥١٣/١ ح٢٧٩) وبرقم (٥١٧/١ ح٢٨٢ وما بعده)، وصحَّحه الحاكم على شرط مسلم، كتاب الإيمان (١٥١/١ ح٢٦٣ وما بعده)، ولفظه عند ابن حبان عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ تِسْعَةٌ، وَبَيْنَنَا وِسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ: «سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي أُمَرَاءُ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ، فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ».

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو تفرُّد النسائي بالتصريح بتوثيقه، مع كونه قليل الرواية.

---

(١) تهذيب التهذيب (٦٧/٥).

(٢) تهذيب الكمال (٥٥٠/١٣).

(٣) الكاشف (٥٢٢/١).

درجة الراوي [ثقة قليل الحديث]؛ فقد وثَّقه النسائي، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي والشعبي، والشعبي ممن لا يروي إلا عن ثقة كما قال ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وليس له في الكتب الستة إلا حديث واحد كما قال المزي، وقد صحَّحه الترمذي وابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي كما سبق.

٩- عبد الله بن السائب بن يزيد الكِنْدي، أبو محمد المدني ابن أخت نمر، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الرابعة مات سنة ست وعشرين (ومائة) [بخ د ت][١].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: روى عنه ابن أبي ذئب، قال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه أهل المدينة ا. هـ، قال الحافظ معلقاً: إن كان أراد بهذا الإطلاق ابن أبي ذئب فهو محتمِل، وإن كان مراده ظاهر اللفظ فشاذ.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال ابن معين: ابن أبي ذئب ثقة، وكل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي[٢]، وكل من روى عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن صالح يقول شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا البياضي، لكن قال أحمد بن حنبل: كان يُعَد صدوقاً أفضل من مالك إلا أن مالكاً أشد تنقية للرجال منه كان ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يُحدث[٣]، وقال الذهبي: ثقة[٤]

---

(١) التقريب (ص: ٣٠٤)، وينظر: الطبقات الكبرى (٣٩٥/٥)، الثقات (٣٢/٥)، تهذيب الكمال (٥٥٥/١٤)، تهذيب التهذيب (٢٢٩/٥).

(٢) اسمه محمد بن عبد الرحمن "متهم بالكذب بل قال ابن معين: كذَّاب"، انظر: ميزان الاعتدال (٦١٧/٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٠٤/٩، ٣٠٥).

(٤) الكاشف (٥٥٦/١).

وقال مغلطاي: ذكره ابن خلفون في كتاب الثقات، وقال: وثَّقه ابن عبد الرحيم (يعني الإمام الملقب بصاعقة) وغيره[١] ا. هـ.

قلت: حديثه الذي عند الترمذي، أبواب الفتن، بَابُ مَا جَاءَ لاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا (٤/٤٦٢ ح٢١٦٠) ولفظه «لَا يَأْخُذْ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ لَاعِبًا أَوْ جَادًّا، فَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهَا إِلَيْهِ» قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، ولفظ البخاري في الأدب المفرد (ص: ٩٣ ح٢٤١) «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ صَاحِبِهِ لَاعِبًا وَلَا جَادًّا، فَإِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ عَصَا صَاحِبِهِ فَلْيَرُدَّهَا إِلَيْهِ»، وأخرج أبو داود شطره الأول فقط، كتاب الأدب، بَابُ مَنْ يَأْخُذُ الشَّيْءَ عَلَى الْمِزَاحِ (٤/٣٠١ ح٥٠٠٣).

قلت (الباحث): إسناده صحيح، وفي تحرير تقريب التهذيب (٢/٢١٢) بعد أن علَّق المحرران على عبارة الحافظ في عبد الله بن السائب بن يزيد "وثَّقه النسائي" قالا: بل ثقة، فتعيين توثيقه بالنسائي يُشعر أنه تفرد بذلك، وليس الأمر كذلك، فقد وثَّقه ابن حبان، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان (المعرفة ٣/٩٦) كذا قالا، وفيما قالاه نظرٌ من وجوه، الأول: أنَّ الحافظ نفسه في التهذيب ذكر توثيق ابن سعد وابن حبان فلا معنى لتعقُّبه بذكرهما هنا، الثاني: رجعتُ للمعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي فوجدته قال في السائب بن يزيد والد عبد الله: ثقة، وليس في عبد الله، فذِكْر توثيق يعقوب بن سفيان هنا وهمٌ منهما وتعقبٌ في غير محله، انظر: المعرفة والتاريخ (٢/٤٧٣)، وعليه فسبب عدم قول الحافظ في الراوي "ثقة" ليس تفرُّد النسائي، فالحافظ يعلم أنَّ غيره قد وثَّقه وإنما قِلَّة حديث الراوي كما هو ظاهر، والله أعلم.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو أنه لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب، مع قِلة حديث الراوي؛ فقد وصفه ابن سعد بأنَّه ثقة قليل الحديث كما سبق.

---

(١) الإكمال (٧/٣٧٤).

درجة الراوي [ثقة قليل الحديث] فقد وثَّقه النسائي وابن سعد ومحمد بن عبد الرحيم الملقب بصاعقة والذهبي، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات.

١٠- عبد الله بن سفيان بن عبد الله الثقفي، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثالثة [س][١].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: روى عنه يعلى بن عطاء العامري[٢]، وقال النسائي والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال مغلطاي: ذكره ابن خلفون في كتاب " الثقات " وقال وثَّقه ابن عبد الرحيم هو محمد ولقبه (صاعقة) وغيره[٣].

قلت (الباحث): حديثه عند النسائي في السنن الكبرى في كتاب التفسير، (تفسير) سورة الأحقاف (٢٥٦/١٠ ح١١٤٢٥) من طريق يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عبد اللهِ بن سُفْيَانَ بْنِ عبد اللهِ الثَّقَفِي، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مُرْنِي بِأَمْرٍ فِي الْإِسْلَامِ لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ بَعْدَكَ، قَالَ: " قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ "، قَالَ: فَمَا أَتَّقِي؟، فَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ، وإسناده صحيح، وأصله في صحيح مسلم، أخرجه في كتاب الإيمان، بَابُ جَامِعِ أَوْصَافِ الْإِسْلَامِ (٦٥/١ ح ٣٨) من طريق هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عبد اللهِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ غَيْرَكَ - قَالَ: " قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ، فَاسْتَقِمْ".

---

(١) التقريب (ص: ٣٠٦)، وينظر: الثقات للعجلي (ص: ٢٥٨)، الثقات لابن حبان (٣١/٥)، تهذيب الكمال (٤٢/١٥)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/٥).

(٢) هو من رجال مسلم كما في رجال صحيح مسلم لابن منجويه (٣٧٩/٢)، قال الحافظ في التقريب (ص: ٦٠٩): ثقة.

(٣) الإكمال (٢٨٥/٧).

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو أنه لم يُذكر فيمن يروي عنه غير يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، إضافةً إلى قِلة رواياته.

درجة الراوي: [ثقة قليل الحديث]؛ فقد وثَّقه النسائي، والعجلي، ومحمد بن عبد الرحيم الملقب بصاعقة، وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات.

١١- **عبد الله بن عثمان البصري**، شريك شعبة، قال الحافظ: قال النسائي: ثقة ثبت، من الثامنة، مات قبل شعبة [ت س ق][١].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: روى عنه شعبة وابن مهدي ووكيع ويحيى بن آدم وغيرهم من الكبار الأثبات، قال النسائي: ثقة ثبت، ونقل ابن خلفون عن ابن عبد الرحيم (صاعقة) قال: هو ثقة ثبت، وقال الدارقطني: هو شريك شعبة وهو أجل من روى عن شعبة وأضبطهم، وفي رواية وأحفظهم، وقال المزي: له عند النسائي حديثٌ واحدٌ في الرؤية يوم القيامة[٢]، وعند الترمذي في الزكاة[٣].

---

(١) التقريب (ص: ٣١٣)، وينظر: علل الدارقطني (٢٠٤/١٤ مسألة ٣٥٥٨)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٠٥)، تهذيب الكمال (٢٨٨/١٥)، تهذيب التهذيب (٣١٧/٥).

(٢) الحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى للنسائي، كتاب النعوت، باب الْمُعَافَاةُ وَالْعُقُوبَةُ (١٦٤/٧ ح٧٧١٤)، (٢٧١/١٠ ح١١٤٦٠) عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَشَخَصَتْ أَبْصَارُنَا فَجَعَلْنَا نَنْظُرُ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّكُمْ سَتَنْظُرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَنْظُرُونَ إِلَى الْقَمَرِ لَا تُضَامُونَ عَلَى رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاتَيْنِ فَافْعَلُوا، صَلَاةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٌ قَبْلَ غُرُوبِهَا» وَتَلَا {وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ} [طه: ١٣٠]، وهو حديثٌ متفقٌ عليه، أخرجاه من وجه آخر عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِاللهِ ﷺ، أخرجه البخاري في مواضع في الصحيح منها: كتاب مواقيت الصلاة، بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ العَصْرِ (١١٥/١ ح٥٥٤)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، بَابُ فَضْلِ صَلَاتَيِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِمَا (٤٣٩/١ ح٦٣٣).

(٣) هو كلامٌ له وليس بحديث، أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة، باب من تحل له الزكاة (٣٢/٣ ح٦٥١)، وليس له في ابن ماجه إلا توثيق رجل كما قال الحافظ في التهذيب (٣١٨/٥)

=

زياداتي على تهذيب التهذيب: ذكر مغلطاى أنَّ ابن المديني ذكر أصحاب شعبة فقال: الطبقة الأولى: يحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن حبيب، وعبد الله بن عثمان، وكان شعبة يُفضي إلى هؤلاء بأمور الناس والأخبار والفتيا، وكذا جعله مسلم في الطبقة الأولى من أصحاب شعبة، وقال قراد أبو نوح[١]: كنت آتى عبد الله بن عُثْمَان يَعْنِي صَاحب شُعْبَة فَاكْتُبْ حَدِيث شُعْبَة، ثمَّ آتى شعبة فأسأله فيحدثني كَمَا أمْلى عَليّ[٢]، وذكره ابن خلفون في كتاب الثقات، وقال: كان من الثقات الأثبات مات قديماً[٣] ا. هـ، وقال الذهبي في التاريخ: صدوق[٤]، وقال في الكاشف: ثقة[٥].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة لعل ذلك لأنَّ قول النسائي: ثقة ثبت، عبارة في غاية القوة مِن مثل الإمام النسائي المعروفِ بالتشدد في التوثيق، وهو مِن أجل من وثَّق الراوي، فلعل الحافظ اكتفى بقول النسائي لذلك، وهو من رجال النسائي أيضاً، ومع ذلك فالراوي هذا قليل الرواية؛ فليس له إلا حديث واحد

=

وهو في سنن ابن ماجه (٤٩٩/١ ح١٥٦٨) من طريق عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ يَقُولُ: حَدِيثٌ جَيِّدٌ، وَرَجُلٌ ثِقَةٌ، قال ذلك عقب حديثٍ في أمر الرجل الذي مشى بين القبور بنعليه بإلقائهما.

(١) هو أَبُو نُوْحٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ غَزْوَانَ الخُزَاعِيُّ المُلَقَّبُ بِقُرَادٍ، روى عنه الإمام أحمد وابن معين وغيرهم كثير، وثَّقه ابن معين وابن المديني وابن نمير، وقال الذهبي: الحَافِظُ، الإِمَامُ، الصَّدُوْقُ، كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الحَدِيْثِ، وَلَهُ مَا يُنْكَرُ، احتج به البخاري، وقال الحافظ: ثقة له أفراد، انظر: السير (٥١٨/٩)، التقريب (ص: ٣٤٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢٦١/١).

(٣) الإكمال (٦٥/٨).

(٤) تاريخ الإسلام (٦٦٣/٤).

(٥) الكاشف (٥٧٤/١).

في رؤية الله تعالى في الآخرة، رواه النسائي في السنن الكبرى من طريقه مقروناً بصاحبه شعبة، وقد سبق تخريجه قريباً، وله في الترمذي وابن ماجه روايتان هي أقوالٌ له فقط، وقد يُقال: إنَّ قول الذهبي في التاريخ: صدوق، لا تتناسب مع حال الراوي الذي وصف بأعلى درجات التوثيق، وهو أنه "ثقة ثبت"، نعم قال الذهبي في الكاشف: "ثقة"، وهي أيضاً دون درجته التي حكم له بها النسائي وغيره.

درجة الراوي [ثقة ثبْت] كما قال النسائي ومحمد بن عبد الرحمن الملقب بصاعقة وابن خلفون، وهو مقتضى كلام ابن المديني ومسلم والدارقطني؛ حيث جعلوه من أصحاب الطبقة الأولى الذين يروون عن شعبة، وقول الذهبي: صدوق خالف نفسه فقال في الكاشف: ثقة، وهو ثقة ثبت، لكن ليس له إلا حديث في سنن النسائي الكبرى، ولعل هذا لكونه مات قديماً كما قال ابن خلفون.

١٢- عبد الله بن نِسْطاس (بكسر النون ومهملة ساكنة) المدني مولى كندة، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الرابعة [د س ق][١].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال ابن عبد البر: تابعيٌ ثقةٌ[٢]، وقال المزي: روى له أَبُو داود، والنَّسَائي، وابْن مَاجَهْ حديثاً واحداً، وقال الذهبي في الميزان: لا يُعرف، تفرَّد عنه هاشم بن هاشم (بن عتبة بن أبي وقاص)[٣].

قلت (الباحث): الحديث المشار إليه آنفاً في كلام المزي أخرجه أبو داود، كتاب الأيْمان والنذور، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْظِيمِ الْيَمِينِ عِنْدَ مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ (٣/٢٢١ ح٣٢٤٦)،

---

(١) التقريب (ص: ٣٢٦)، وينظر: الطبقات الكبرى "متمم التابعين" (ص: ١٥٦)، تهذيب الكمال (١٦/٢٢١)، تهذيب التهذيب (٦/٥٥).

(٢) الاستذكار (٧/١٢٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٥١٥).

وابن الجارود في المنتقى، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَيْمَانِ (ص: ٢٣٣ ح٩٢٧)، وابن حبان كما في الإحسان، كتاب الأيْمان، باب ذِكْر إِيجَابِ دُخُولِ النَّارِ لِلْحَالِفِ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذِبًا (١٠/٢١٠ ح٤٣٦٨)، والحاكم، كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ (٤/٣٢٩ ح٧٨١٠) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وقال الذهبي: صحيح ا. هـ، كلهم من طريق عبد اللَّهِ بْن نِسْطَاسٍ، مِنْ آلِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عبد اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْلِفُ أَحَدٌ عِنْدَ مِنْبَرِي هَذَا، عَلَى يَمِينٍ آثِمَةٍ، وَلَوْ عَلَى سِوَاكٍ أَخْضَرَ، إِلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ - أَوْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ -»، هذا لفظ أبي داود.

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو تفرُّد هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص بالرواية عنه كما قال الذهبي، وقِلة مروياته.

درجة الراوي [ثقة قليل الحديث] فقد وثَّقه النسائي وابن عبد البر، وصحَّح حديثه ابن الجارود وابن حبان والحاكم والذهبي، نعم لم يرو عنه إلا هاشم بْن هاشم بْن عتبة بْن أبي وقاص، وهشام هذا ثقة من رجال الصحيحين، وثَّقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي والبزار والذهبي وابن حجر[1]، وليس لعبد الله بن نِسْطاس هذا إلا حديثٌ واحدٌ عند أبي داود والنسائي كما سبق، وقد سبق أن احتج البخاري بمثل هؤلاء كما في ترجمة طلحة بن يزيد الأيْلي وغيره، فقول الذهبي: "لا يُعرف" مع قول النسائي وابن عبد البر: "ثقة" فيه نظر، وهو قد خالف كلامه في الميزان، وصحَّح حديثه في المستدرك.

(١) انظر: الثقات للعجلي (٢/٣٤٢)، الجرح والتعديل (٩/١٠٣)، الكاشف (٢/٣٣٢)، تهذيب التهذيب (١١/٢٠)، التقريب (ص: ٥٧٠).

١٣- عبد الله بن أبي نَهيك (بفتح النون) المخزومي المدني، ويقال: عبيد الله (مصغر)، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثالثة[د][١].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: روى عنه ابن أبي مليكة[٢]، قال النسائي والعجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال المزي: روى له أَبُو دَاوُدَ حديثاً واحداً، وقال الذهبي في الميزان: لا يُعرف[٣].

الحديث الذي أشار إليه المزي آنفاً أخرجه أبو داود، أَبْوَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَتَحْزِيبِهِ وَتَرْتِيلِهِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ التَّرْتِيلِ فِي الْقِرَاءَةِ (٢/٧٤ ح١٤٦٩)، وابن حبان كما في الإحسان، كتاب العلم، باب ذِكْر الزَّجْرِ عَنْ أَنْ لَا يَسْتَغْنِيَ الْمَرْءُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا (١/٣٢٦ ح١٢٠)، والحاكم، كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، ذِكْرُ فَضَائِلِ سُوَرٍ، وآيٍ مُتَفَرِّقَةٍ (١/٧٥٨ ح٢٠٩٢) وقال هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كلهم من طريق عبد الله بن أبي مُليكة، عن عبد اللَّهِ بْنِ أَبِي نَهِيكٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ[٤]» هذا لفظ أبي داود.

---

(١) التقريب (ص: ٣٢٧)، وينظر: الثقات للعجلي (ص: ٢٨٢)، الثقات لابن حبان (٥/٧٤)، تهذيب الكمال (١٦/٢٢٩)، تهذيب التهذيب (٦/٥٨).

(٢) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مُلَيكة (بالتصغير) التيمي المدني، قال الحافظ: أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة، انظر: التقريب (ص: ٣١٢).

(٣) الميزان (٣/١٦).

(٤) معنى قوله ﷺ "يتغن بالقرآن" قال الخطابي: هذا يُتأول على وجوه، أحدها: تحسين الصوت والوجه الثاني: الاستغناء بالقرآن عن غيره، وإليه ذهب سفيان بن عيينة ويقال تغنى الرجل بمعنى استغنى، انظر: معالم السنن (١/٢٩١).

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو أنَّه لم يُذكر أحدٌ روى عنه غير عبد الله ابن أبي مُلَيكة، مع قِلة رواياته.

درجة الراوي [ثقة قليل الحديث]؛ فقد وثَّقه النسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه ابن أبي مليكة وهو ثقة فقيه، وصحَّح حديثه ابن حبان والحاكم، وقول الذهبي: "لا يُعرف" فيه نظر؛ فقد عرفه غيره من كبار الأئمة[١].

١٤- عبد الرحمن بن سعد الأعرج، أبو حميد المدني، مولى بني مخزوم، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثالثة [م][٢].

---

(١) قول محررا تقريب التهذيب في (٢/٢٨٠) في ترجمة عبدالله بن أبي نهيك هذا: قول الذهبي "لا يُعرف" لعدم وقوفه على توثيق النسائي له، غير دقيق منهما؛ فالذهبي قال في شبيب بن عبد الملك التميمي في الميزان (٢/٢٦٣): "لا يُعرف" مع أنه قال قبلها مباشرة قال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: شيخ بصري، ليس به بأس، لا أعلم أحداً حدث عنه غير معتمر، فالظاهر أنه يقولها فيمن تفرد عنه راو واحد وكان قليل الرواية، ولم يمكن الاطمئنان من ضبطه، والصحيح أنَّ من وثَّقه العلماء المعتبرين ولم يتبين جرحه بمخالفة غيرهم لهم فهو ثقة؛ فإليهم المرجع في هذا الباب.

(٢) انظر: التقريب (ص: ٣٤١)، وينظر: تاريخ ابن معين "رواية الدارمي" (ص: ١٦٣)، الثقات للعجلي (ص: ٢٩٢)، تهذيب الكمال (١٧/١٣٩)، تهذيب التهذيب (٦/١٨٤).

الظاهر أنَّ عبد الرحمن بن سعد الأعرج هذا هو عبد الرحمن بن سعد المدني، مولى الأسود بن سفيان، ويُقال: مولى آل أبي سفيان، المترجَم له قبله مباشرة في التقريب؛ فإنَّ الأسود بن سفيان مخزومي كما قال الحافظ في التهذيب، وكلاهما مدني، وكلاهما من طبقةٍ واحدةٍ، وشيوخهما وتلاميذهما بينهما اشتراكٌ كبيرٌ، وكلاهما من رجال مسلم، وكلاهما ثقة، فالأمر هيِّن، قال المزي والحافظ: يحتمل أنْ يكونا واحداً، والحافظ قال في التقريب في عبدالرحمن بن سعد المدني مولى الأسود بن سفيان: "ثقة"، ويحتمل أنْ يكون الذي بعده (يعني صاحب الترجمة)، وقال الذهبي في الكاشف (١/٦٢٩): عبد الرحمن بن سعد الأعرج أراه الذي قبله، وقال فيه: "ثقة".

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي ثقة، وقال العجلي: "مدني تابعي ثقة"، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو داود: روى عنه الزهري وابن أبي ذئب حديثاً غريباً، وقال المزي: روى له مسلم حديثاً واحداً في السجود في إذا السماء انشقت.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال ابن شاهين: ثقة[١]، وقال الذهبي: عبد الرحمن بن سعد الأعرج أراه الذي قبله "ثقة"[٢]، وذكره في الميزان ونقل عن ابن عدي قوله: "مدني، لا يكاد يُعرف"، فتعقبه الذهبي فقال: قلت: ذا ثقة[٣].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو تفريق بعض العلماء بين مولى عبد الرحمن بن سعد المدني مولى الأسود بن سفيان وبين عبد الرحمن بن سعد المدني مولى بني مخزوم، والظاهر أنهما واحد كما رجحه المزي والذهبي وابن حجر كما سبق، وقول ابن معين في عبد الرحمن بن سعد الأعرج، أبو حميد المدني المقعد مولى بني مخزوم: لا أعرفه.

درجة الراوي: [ثقة] فقد وثَّقه النسائي والعجلي والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جمعٌ من الثقات، واحتج به مسلم، روى له حديثاً واحداً في السجود في إذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق[٤].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٤٣).

(٢) الكاشف (٦٢٩/١).

(٣) الميزان (٥٦٦/٢).

(٤) أخرجه مسلم، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، باب سجود التلاوة (٤٠٦/١ ح٥٧٨) من طريق صَفْوَان بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَجَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ».

١٥- عبد الرحمن بن مالك بن جُعْشم (بضم الجيم والشين المعجمة بينهما مهملة ساكنة)، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الثالثة [خ ق][١].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال ابن سعد: روى عنه الزهري وله أحاديث[٢]، وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: من جِلة أهل مكة ومتقنيهم[٣]، وقال الذهبي: وثَّقه النسائي[٤]، قلت: روى له البخاري حديثاً واحداً محتجاً به[٥].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة لعله تفرد الزهري بالرواية عنه على الأقل في الكتب الستة، فلم يذكر له المزي فيمن يروي عنه غيره، ولم يُصرح بتوثيقه غير النسائي.

درجة الراوي [ثقة]؛ فقد وثَّقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في مشاهير علماء الأمصار: من جِلة أهل مكة ومُتقنيهم، واحتج به البخاري في الصحيح، قال الحافظ: ليس له في البخاري غير هذا الحديث[٦].

---

(١) التقريب (ص: ٣٤٩)، وينظر: الثقات لابن حبان (٦٤/٧)، تهذيب الكمال (٣٧٩/١٧)، تهذيب التهذيب (٢٦٣/٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٢٥٢/٥).

(٣) مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٢٨).

(٤) الكاشف (٦٤٢/١).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، بَابُ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى المَدِينَةِ (٦٠/٥ ح٣٩٠٦)، وهو حديثٌ طويل في قصة هجرة نبينا ﷺ.

(٦) فتح الباري (٢٤٠/٧).

١٦- **عبد الرحمن بن محمد عن جدته عن أم سلمة**، وعنه داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم كذا وقع في رواية البخاري (في الأدب المفرد)، وبيَّن في التاريخ أنَّه عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جُدْعان، وعند الترمذي عن ابن جدعان فنسبه إلى جد أبيه، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الرابعة [بخ ت][١].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي: لا يُعرف، تفرَّد عنه داود بن أبي عبد الله مولى بني هاشم[٢]، قلت (الباحث): بل روى عنه غيره كالزهري، وعبد الرَّحْمَن بن أَبي الضحاك، وأَبُو جَعْفَر الفراء كما ذكر ابن حبان، والمزي في تهذيب الكمال[٣].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة لعلَّه تفرُّد النسائي بتوثيقه، وقِلة مروياته.

درجة الراوي [ثقة] كما قال النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه جمعٌ من الثقات، وقول الذهبي: "لا يُعرف، تفرَّد عنه داود بن عبد الله مولى بني هاشم"، معارَض بتوثيق النسائي له، ورواية غير من ذكره عنه ومنهم الإمام الزهري وغيره كما سبق.

١٧- **عبد الملك بن زيد بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل العدوي المدني**، قال الحافظ: قال النسائي: لا بأس به، من السابعة [د س][٤].

---

(١) التقريب (ص: ٣٥٠)، وينظر: التاريخ الكبير (٣٤٥/٥)، الثقات (١٠٢/٥)، تهذيب الكمال (٣٩٣/١٧)، تهذيب التهذيب (٢٦٧/٦).

(٢) الميزان (٥٨٧/٢).

(٣) انظر: الفرائد على مجمع الزوائد (ص: ١٤١).

(٤) التقريب (ص: ٣٦٢)، وينظر: الجرح والتعديل (٣٥٠/٥)، الثقات (٩٥/٧)، الكامل لابن عدي (٥٣٤/٦)، تهذيب الكمال (٣٠٨/١٨)، تهذيب التهذيب (٣٩٣/٦).

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً:

الموثقون: روى عنه عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال المزي: روى له أبو داود والنسائي حديثاً واحداً، حديث عمرة عن عائشة "أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ".

المضعفون: قال ابن أبي حاتم عن علي بن الحسين بن الجنيد[١]: ضعيف الحديث[٢]، وأخرج ابن عدي[٣] لعبد الملك بن زيد هذا عن مصعب عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبيه رفعه "ترفع زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة[٤]" وقال: وهذان الحديثان منكران لم يروهما غير عبد الملك ا. هـ، يعني وحديث "اقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ[٥]".

---

(١) هو أَبُو الحَسَنِ النَّخَعِي الرَّازِي المَعْرُوْفُ فِي بَلَدِهِ بِالمَالِكِيّ؛ لِكَوْنِهِ جَمَعَ حَدِيْثَ مَالِكٍ الإِمَامِ، قال الذهبي: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، وَكَانَ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ. انظر: السير (١٦/١٤).

(٢) الجرح والتعديل (٣٥٠/٥).

(٣) الكامل لابن عدي (٥٣٤/٦).

(٤) لا يبعد أنْ يكون الحمل في نكارة هذا الحديث على مصعب بن مصعب شيخُ "عَبْد الْمَلِكِ بْن زَيْدٍ"؛ فقد ضعفه الإمام علي بن الحسين بن الجنيد قال فيه: ضعيف الحديث، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٠٦/٨)، وقد تكون النكارة من عبد الملك بن زيد بن سعيد بن زيد كما قال ابن عدي.

(٥) هذا الحديث أخرجه الأئمة، وصحَّحه كثيرون كالطحاوي وابن حبان وابن حزم وغيرهم، قال الطحاوي في مشكل الآثار (١٤٩/٦): قَوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قُلُوبِنَا.

وقال ابن حزم في المحلى (٤٢٦/١٢): أَحْسَنُهَا كُلُّهَا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ (يعني عن عَبْد الْمَلِكِ بْن زَيْدٍ (بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فَهُوَ جَيِّدٌ وَالْحُجَّةُ بِهِ قَائِمَةٌ، وأخرجه ابن حبان في الصحيح كما في الإحسان، كتاب =

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي في الكاشف: روى عنه ابن مهدي وابن أبي فديك، قال النسائي: ليس به بأس[١]، وفي المغني قال: ضعَّفه عَليّ بن الْحُسَيْن بن الْجُنَيْد، وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِهِ بَأْس[٢]، وقال في الميزان بعد نقله تضعيف ابن الجنيد: وقال النسائي وغيره: ليس به بأس[٣]، وقال مغلطاي: ذكره ابن خلفون في كتاب الثقات، وخرَّج الحاكم حديثه في مستدركه[٤]

قلت (الباحث): صحح الحاكم له في المستدرك ووافقه الذهبي، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر أهل بدر (٨٧/٤ ح٦٩٦٧)، وعبد الرحمن بن مهدي لا يروي إلا عن ثقة كما قال الإمامان أحمد وابن حبان[٥].

=

العلم، باب ذِكْر الْأَمْرِ بِإِقَالَةِ زَلَّاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ (٢٩٦/١ ح٩٤) من طريق أَبِي بَكْرِ بْن نَافِعٍ الْعُمَرِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أقيلوا ذوي الهيئات زلاتهم" قلت: فقد تابع أبو بكر بن نافع عَبْد الْمَلِكِ بْن زَيْدٍ بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل ولم ينفرد به عبد الملك كما قال ابن عدي، نعم أبو بكر بن نافع هو العدوي مولاهم المدني قاضي بغداد، قال الحافظ: ضعيف، من الثامنة، انظر: التقريب (ص: ٦٢٤)، وله شواهد بأسانيد حسان عن ابن مسعود ﷺ وابن عمر ﷺ وأنس ﷺ، انظر: مسند أحمد (٣٠٠/٤٢ وما بعدها ح٢٥٤٧٤)، وصحيح ابن حبان كما في الإحسان ابن حبان في الصحيح كما في الإحسان، كتاب العلم، باب ذِكْر الْأَمْرِ بِإِقَالَةِ زَلَّاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ (٢٩٦/١ ح٩٤).

(١) الكاشف (٦٦٤/١).

(٢) المغني (٤٠٥/٢).

(٣) الميزان (٦٥٥/٢).

(٤) الإكمال (٣٠٩/٨).

(٥) قال الأثرم عن أحمد: إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو حجة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث وأبي الرواية إلا عن الثقات، انظر: تهذيب التهذيب (٢٨١/٦).

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة لعلَّه تضعيف عَليّ بن الْحُسَيْن بن الْجُنَيْد، وذِكر ابن عدي له في الكامل مع أنه أيضاً ليس بكثير الرواية، روى له أبو داود والنسائي حديثاً واحداً كما سبق من كلام المزي.

درجة الراوي [صدوق يُحتج به[١]]؛ فقد قال النسائي "لا بأس به"، وذكره ابن حبان وابن خلفون في ثقاتهما، وصحح حديثه ابن حبان وابن حزم وكذا صحَّح له الحاكم ووافقه الذهبي، وروى عنه ابن مهدي وهو ممن لا يروي إلا عن الثقات كما قال الإمامان أحمد وابن حبان، وتضعيف ابن الجنيد غير مفسَّر وهو معارَض بتوثيق من ذكرتُ، وأما ابن عدي فقد بينتُ أمر الحديثين اللذين أنكرهما عليه كما سبق، ولهذا اعتمد الحافظ في التقريب عبارة النسائي في توثيقه.

١٨- **عدي بن دينار المدني**، مولى أم قيس بنت محصن، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، من الرابعة، [د س ق][٢].

ذِكْر أقوال العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال المزي: روى له أبو داود، والنَّسَائي، وابن مَاجَهْ حديثاً واحداً[٣].

---

(١) قول محررا تقريب التهذيب (٣٨٢/٢): "بل ضعيف يُعتبر به" معارِض لكل ما ذكرت من أسباب التوثيق التي أغفلا معظمها، وقد رددتُ على تضعيف من ضعَّفه بفضل الله تعالى.

(٢) التقريب (ص: ٣٨٨)، وينظر: الثقات لابن حبان (٢٠٧/٥)، تهذيب الكمال (٥٣١/١٩)، تهذيب التهذيب (١٦٧/٧).

(٣) أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، بَابُ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ (١٥٤/١ ح٢٩٢)، وابن خزيمه، كتاب الوضوء، بَابُ اسْتِحْبَابَ غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ، وَحَكِّهِ بِالْأَضْلَاعِ (١٤١/١ ح٢٧٧)، وابن حبان، بَابُ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ (٢٤٠/٤ ح١٣٩٥) كلهم من طريق عَدِيّ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنٍ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ؟ قَالَ: «حُكِّيهِ =

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي: وثق[١]، وقال مغلطاي: خرَّج ابن خزيمة حديثه في صحيحة، وكذلك ابن حبان[٢].

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة أنه قليل الرواية؛ فليس له في الكتب الستة إلا حديثٌ واحدٌ رواه له أبو داود، والنَّسَائي، وابن مَاجَهْ كما قال المزي، وتفرُّد النسائي بالتصريح بتوثيقه.

درجة الراوي: [ثقة قليل الحديث] وثَّقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه ثقتان، وهو من رجال النسائي وصحَّح حديثه ابنُ خزيمة وابنُ حبان وابنُ القطان، وقال: إسنادهُ في غاية في الصحة.

١٩- المغيرة بن أبي بُرْدة، ويقال: ابن عبد الله ابن أبي بردة وقلبه بعضهم، قال الحافظ: وثَّقه النسائي، وقد ولي إمرة الغزو بالمغرب، من الثالثة، مات بعد المائة [٤][٣].

ذِكْر أقول العلماء في الراوي وما يتعلق به جرحاً وتعديلاً: قال الآجري عن أبي داود: معروف، **قلت (الباحث):** لعله معروف بالإمارة في الغزو، وإلا فحديثه قليلٌ كما صرَّح علي ابن المديني في عبارته الآتية الآن)، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في

=

بِضِلَعٍ وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» وهذا لفظ النسائي، قلت (الباحث): الحديث صحَّحه ابن خزيمة وابن حبان، وقال أبو الحسن ابن القطان: إسناده في غاية في الصحة ولا أعلم له علة، وأقر ابنَ القطان الحافظان ابن الملقن وابن حجر، انظر: بيان الوهم والإيهام (٢٨١/٥)، البدر المنير لابن الملقن (٥١٦/١)، التلخيص الحبير لابن حجر (١٨٠/١ وما بعدها).

(١) الكاشف (١٦/٢).

(٢) الإكمال لمغلطاي (٢٠٦/٩).

(٣) التقريب (ص: ٥٤٢)، وينظر: الثقات (٤١٠/٥)، تهذيب الكمال (٣٥٢/٢٨)، تهذيب التهذيب (٢٥٧/١٠).

الثقات، وقال: من أَدخل بَينه وَبَين أبي هُرَيْرَة أَبَاهُ فقد وهم، وقال علي بن المديني: المغيرة بن أبي بردة رجل من بني عبد الدار سمع من أبي هريرة ولم يُسمع به إلا في هذا الحديث، وقال عبد الله بن أبي صالح: كنت مع المغيرة في غزوة القسطنطينية، وكان كثير الصدقة لا يرد سائلاً، وروى عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم في فتوح مصر قال: لما قتل يزيد بن أبي مسلم بأفريقية يعني سنة اثنتين ومائة اجتمع الناس فنظروا في رجل يقوم بأمرهم إلى أن يأتي أمير يزيد بن عبد الملك فرضوا بالمغيرة بن أبي بردة أحد بني عبد الدار فلم يقبل، وقال أبو العرب القيرواني في الطبقات: كان ممن دخلها من جلة التابعين فاستوطنها، وكان وجهاً من وجوه من بها،

وقال الحافظ: صحَّح حديثه عن أبي هريرة في البحر ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والخطابي والطحاوي وابن مندة والحاكم وابن حزم والبيهقي وعبد الحق وآخرون[١].

زياداتي على تهذيب التهذيب: قال الذهبي: وثق[٢]، وقال مغلطاي: قال ابن عبد البر: المغيرة مجهول الحال، غير معروف بحمل العلم، وقال ابن مندة والحاكم في صحيحيهما: واتفاق يحيى (هو ابن سعيد الأنصاري)، وسعيد(هو ابن سلمة المخزومي) على المغيرة مما يوجب شهرته، وقال البيهقي: حديثه هذا حديث صحيح، وإنما لم يُخرج البخاري حديثَه لاختلاف وقع في اسمه، ولما سئل الترمذي والبخاري عن حديثه قالا: صحيح، وخرَّجه ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود في صحيحهم، وثبَّته أبو بكر بن المنذر[٣].

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٢٥٧/١٠)، وقد تكلمتُ على هذا الحديث في ترجمة سعيد بن سلمة المخزومي من آل ابن الأزرق

(٢) الكاشف (٢٨٤/٢).

(٣) الإكمال (٣١٥/١١).

سبب عدم تصريح الحافظ في التقريب بقوله: ثقة هو قِلة حديثه حتى قال ابن المديني: لم يُسمع به إلا في حديث أبي هريرة ﷺ في البحر "هو الطهور ماؤه... "، وتفرُّد النسائي بالتصريح بتوثيقه.

درجة الراوي: [ثقةٌ معروفٌ، قليل الرواية]؛ فقد وثَّقه النسائي، وروى عنه جمعٌ من الثقات كما في تهذيب الكمال، وقال أبو داود: معروف، وذكره ابن حبان في الثقات، وقول ابن عبد البر: مجهول الحال، غير معروف بحمل العلم، يَردُّه تصريح أبي داود وابن منده والحاكم بشهرته في نفسه، وصحَّح حديثه عن أبي هريرة ﷺ في البحر البخاريُ والترمذيُ وابنُ خزيمة وابنُ حبان وابنُ المنذر والخطابيُّ والطحاويُّ وابنُ منده والحاكمُ وابنُ حزم والبيهقيُّ وعبد الحق والذهبيُّ وآخرون كما قال الحافظ.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها، وتوصيات ومقترحات الباحث:

أولاً: أهم النتائج التي توصلتُ إليها:

* كثيرٌ من الرواة الذين نقل الحافظ توثيقهم عن ابن معين والنسائي رواياتهم قليلة.

* كثيرٌ من الرواة الذين نقل الحافظ توثيقهم عن ابن معين والنسائي عدد الرواة الذين رووا عنهم قليلون.

* عامة هؤلاء الرواة الذين نقل الحافظ توثيقهم عن ابن معين والنسائي ثقات، لكن يُضاف لكثيرٍ منهم مع الوصف بالثقة الوصف بقِلة الحديث أو قلة الرواية أو ربما أغرب.

* ويتفرع على النتيجة السابقة بيان أهمية كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، قال الشيخ الفاضل محمد عوامة: "إذا كان الحافظ (رحمه الله) قد أنهى شرحه "فتح الباري "عام (٨٤٢هـ)، فإنه ظلَّ يشتغل ويُصقل كتابه "التقريب" ويُعمل يده فيه إلى عام (٨٥٠هـ)، كما هو واضح من تواريخ الإلحاقات والإضافات على النسخة التي بين يدي، وقد أرَّخ عشرين إلحاقاً، منها مؤرخة سنة (٨٤٨هـ)، وإحالة واحدة مؤرَّخة سنة (٨٥٠هـ)، ثم قال (الشيخ محمد عوامة): فلا مجال لاحتمال زيادة اطلاع الحافظ على زيادة في الجرح والتعديل أهمل خلاصتها فلم يلحقها في التقريب خلال هذه السنوات الطويلة من عام (٨٢٧ هـ-٨٥٠ هـ)، وعلى احتمال اطلاعه على أشياء جديدة، فإنها أقوال لا تغير من أحكامه ا. هـ.

وهذا الكلام من الشيخ محمد عوامة يفيد أنَّ الحافظ انتهى من تأليفه عام (٨٢٧ هـ)، وظل يُحرره ويُنقحه حتى عام (٨٥٠ هـ) في ثلاث وعشرين سنة، أي قبيل وفاته بعامين [١].

* سبب كون عامة هؤلاء الرواة ثقات هو أنَّ الموثِّق لهم هما الإمامان "ابن معين والنسائي" وهما من المعروفين بالتشدد في التوثيق، فإذا انضم إلى ذلك أنَّ الحافظ لم يذكر في التقريب في حال الراوي إلا توثيقهما، فهذا مما يُشير إلى اعتماده توثيقهما، وأيضاً فقد اعتمدتُ قاعدة أنَّ الراوي إذا روى عنه ثقة ووثَّقه أحد أئمة الجرح والتعديل المعتبرين فقد زالت عنه الجهالة وصار ثقةً، حتى وإن جهله آخرون، وهو ما رجَّحه الحافظ في نزهة النظر، وهذه الدراسة بينَت سبب عدم تصريح الحافظ في هؤلاء الرواة بأنَّهم ثقات كعامة الرواة الثقات الذين قال فيهم: "ثقة".

* كثيرٌ من هؤلاء الرواة نجد فيهم قولاً لبعض العلماء بأنه لا يُعرف أو مجهول.

* بينتُ أنَّ وصف الراوي بالجهالة لا يُعارض توثيق من وثَّقه؛ لأنَّ من علِم حُجة على من لم يعلم.

* من روى عنه ثقةٌ مشهور، ووثَّقه أحد علماء الجرح والتعديل فهو ثقة على الراجح، وهو ما صحَّحه الحافظ في النزهة.

* هناك رواة ينفرد بالرواية عنهم ثقةٌ واحد، ويحتج بهم البخاري، كما في طلحة بن يزيد الأيلي، تفرَّد عنه عمرو بن مرة كما قال ابن معين، ووثقه النسائي، وقال الحاكم: احتج به البخاري، وكما في عبد الرحمن بن مالك بن جُعْشم، تفرَّد عنه الزهري واحتج به البخاري.

---

(١) انظر: كشف الإبهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، للدكتور ماهر ياسين الفحل (ص: ٣١)، وهو كتابٌ مهم؛ فيه ردود كثيرة على محررا تقريب التهذيب اللذين تعقبا الحافظ في تراجم كثيرة جداً، والحقيقة أنَّ عليهما مآخذ كثيرة كما يظهر لمن تأمل تعقباتهم على التقريب.

* راجعتُ كلام محررا تقريب التهذيب[١]، فوجدتهم غالباً ما ينقلان عبارة الحافظ "وثَّقه ابن معين أو النسائي" دون تعليق، وأحياناً يقولان: بل ثقة كما في ترجمة عامر بن عبدة البجلي، وضعَّفا راويين اثنين وجعلوهما ضعيفان يعتبر بهما، وهما: الخزرج بن عثمان السعدي أول راوٍ فيمن وثَّقهم ابن معين، وعبد الملك بن زيد بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل العدوي المدني السابع عشر فيمن وثَّقهم النسائي، فأُبين درجة الراوي كما ظهر لي من التوسُّع في ترجمته وعرض مروياته، كما يظهر ذلك من مراجعة البحث، ولا أتعرض للتنبيه على تعقباتهم إلا عندما يُضعفان الراوي.

* ظهر من خلال البحث أنَّ الحافظ عندما يقول "وثَّقه ابن معين أو النسائي" فهو معتمد توثيقهما، لكنه لم يصرح بقوله "ثقة" لما سبق من أسباب، ككون الراوي قد وُصف بالجهالة أو قليل الرواية أو لم يرو عنه إلا واحد أو غير ذلك، وقد ظهر ذلك في ترجمة عثمان بن إسحاق بن خَرَشة الراوي التاسع في الفصل الأول مِمَّن نقَل الحافظ توثيقهم عن ابن معين، حيث قال الحافظ في إسناد حديثه في التلخيص الحبير: إسناده صحيح لثقة رجاله.

* في ترجمة بعض الرواة بينتُ أنَّهم شيوخ لمن وثَّقهم، كما في ترجمة سعيد بن ذُؤَيْب (بالمعجمة مصغر) المروزي، فإنَّ النسائي روى عنه مباشرةً، وهو بلديُّه، فهو نسائي الأصل، وكلامُه فيه مُقدمٌ على غيره ممن جهِله كأبي حاتم الرازي.

* ذكرتُ في بيان درجة الراوي عبارات منها [ثقة – ثقة قليل الحديث أو قليل الرواية أو مُقل- ثقة ربما أغرب- ثقة غير مشهور بالنقل- ثقة ثبت- صدوقٌ معروفٌ يُحْتج به].

*هذا البحث يؤكد قيمة كتاب تقريب التهذيب العلمية، وهو ما يتناسب مع إمامة الحافظ ابن حجر وسعة علمه في جميع علوم السنة لا سيما علم الجرح والتعديل.

---

(١) كتاب تحرير التقريب طبع وانتشر كثيراً فكان لابد من العناية به، ومناقشة أحكامه على الرواة.

* عدد الرواة الذين نقل الحافظ توثيقهم عن ابن معين (١١) راوٍ، وعدد الرواة الذين نقل الحافظ توثيقهم عن النسائي (١٩) راوٍ، وكلهم ثقات، لكنَّ كثيرٌ منهم قليل الرواية أو غير مشهور بالنقل كما في تراجمهم، إلا عبد الملك بن زيد بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل العدوي المدني، فهو "صدوق يحتج به"، وقد قال الحافظ في التقريب: قال النسائي: لا بأس به، وهذا من دِقَّة الحافظ (رحمه الله)، فلم يقل: وثَّقه النسائي، وإنَّما نقل قول النسائي "لا بأس به"، وظهر بالبحث أنَّه "صدوق" وهو دون "الثقة".

* وجدتُ بحمد الله تعالى زياداتٍ كثيرةٍ تتعلق بجرْح الراوي أو تعديلِه ليست في تهذيب التهذيب، وذلك في أكثر الرواة، وقد ساعدَني ذلك في الوقوف على حال الراوي بدقةٍ قدر استطاعتي.

* كتب التراجم وحدها لا تكفي في بيان درجة الراوي المختلف فيه بشكلٍ دقيقٍ، بل لا بُد من الرجوع لغيرها من جميع كتب السنة ككتب المتون؛ فكثيراً ما توجد فيها أحكام على الرواة أو أحكام على مروياتهم بالتصحيح أو التحسين أو التضعيف، وهذا يُفيد في بيان حال الراوي، وكذا كتب العلل والسؤالات والتخريج والشروح وغيرها.

توصيات ومقترحات الباحث:

أوصي نفسي وإخواني الباحثين بتقوى الله تعالى، والإخلاص له سبحانه في كل عمل، والجِد والاجتهاد في البحث والمراجعة وتحصيل العلم والعمل به، ففيه سعادة الدنيا والآخرة، والاهتمام بالأبحاث التي تُزيل الإشكالات عن الباحثين، كتحرير درجات بعض الرواة، والتي يُبنى عليها الحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً، فهذا أمرٌ في غاية الأهمية، وقد سبق أنْ ذكرتُ في المقدمة قولَ الإمام عَلِي بن المَدِيْنِي: التَّفَقُّه فِي مَعَانِي الحَدِيْثِ نِصْفُ العِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ العِلْمِ، وقولَ الذهبي: نحنُ نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بيْن ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة، ثم أهَمُّ مِن ذلك

أنْ نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة، وكذا الاهتمام بكل البحوث في كافة علوم الحديث التي مِن شأنها خدمة السنة النبوية على صاحبها أفضلُ صلاةٍ وأتمُّ تسليم.

وآخرُدعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع مرتباً على حروف الهجاء[1].

- القرآن الكريم.

- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** لأبي حاتم ابن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ). ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

- **الأدب المفرد** للإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، حققه: سمير بن أمين الزهيري، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

- **الاستذكار** لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- **إكمال تهذيب الكمال** لأبي عبد الله علاء الدين مغلطاي (ت: ٧٦٢هـ)، المحقق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

- **الأنساب** لأبي سعد السمعاني (ت: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** لسراج الدين ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

---

(١) اتبعتُ في الترتيب الهجائي ترك التفرقة بين همزة الوصل وهمزة القطع، وكذا ترك التفرقة بين الهمزة المكسورة والهمزة المفتوحة، وعدم اعتبار التحلية بالألف واللام (ال) في أول كلمة من اسم الكتاب.

- **بغية الطلب في تاريخ حلب** لكمال الدين ابن العديم (ت: ٦٦٠هـ)، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.

- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام** لأبي الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، المحقق: د/ الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- **تاريخ الإسلام** للإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط/ الثانية، ١٤١٣هـ.

- **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)** لأبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ). المحقق: د / أحمد محمد نور سيف. الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، و(رواية الدوري)، المحقق: د / أحمد محمد نور سيف. الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م، و(رواية عثمان ابن محرز)، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- **تاريخ بغداد وذيوله** لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

- **التاريخ الكبير** للإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ). ط / دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

- **تحرير تقريب التهذيب**، تأليف الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

- **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي** للإمام النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

- **تقريب التهذيب** للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ). المحقق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ.

- **التلخيص الحبيرفي تخريج أحاديث الر افعي الكبير**للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** لابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧ هـ.

- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- **تهذيب التهذيب** للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ). مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط/ الأولى، ١٣٢٦هـ.

- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** لأبي الحجاج المزي (ت: ٧٤٢هـ). المحقق: د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

- **الثقات** لابن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ). ط /وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ط/: الأولى، ١٣٩٣ هـ.

- **الجامع الكبير** لأبي عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ). المحقق: بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨ م.

- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه(صحيح البخاري)**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/ الأولى، ١٢٧١هـ.

- **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر** للإمام السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** لصفي الدين الخزرجي (ت: بعد ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب/ بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.

- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث» للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- **رجال صحيح البخاري** لأبي نصر الكلاباذي (ت: ٣٩٨هـ). تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **رجال صحيح مسلم** لأبي بكر ابن مَنْجُويَه (ت: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى.

- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** للذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان.

- **زاد المعاد في هدي خير العباد** لابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **سؤالات البرقاني للدارقطني** لأبي بكر البرقاني (ت: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

- **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- **سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني**، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

- **سنن ابن ماجه** (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

- **سنن أبي داود** (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

- **سنن الدارقطني**، تحقيق شعيب الارنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

- **السنن الكبرى** للنسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢١هـ.

- **سير أعلام النبلاء** للذهبي (ت/ ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، ط/ الثالثة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، وطبعة دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- **شرح مشكل الآثار** لأبي جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.

- **صحيح ابن خزيمة**، المحقق: د/ محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.

- **صحيح أبي داود** للشيخ الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.

- **الضعفاء الكبير** للعقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت. ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ.

- **الضعفاء والمتروكون للدارقطني**، المحقق: د/ عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- **طبقات الحفاظ** للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

- **طبقات الشافعية الكبرى** لتاج الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، المحقق: د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

- **الطبقات الكبرى** لابن سعد (ت: ٢٣٠هـ). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **علل الترمذي الكبير**، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وغيره، عالم الكتب، ط/ الأولى، ١٤٠٩هـ.

- **العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المروزي** المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

- **العلل لابن أبي حاتم** لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ). تحقيق فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد ابن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الناشر: مطابع الحميضي. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ). المحقق: إرشاد الحق الأثري. الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان. الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لشرف الحق العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، ترقيم: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه الشيخ: محب الدين الخطيب.

- **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي** للسخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- **الفرائد على مجمع الزوائد «ترجمة الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي»** لأبي عبد الله خليل بن محمد بن عوض الله المطيري العربي، الناشر: دار الإمام البخاري، الدوحة – قطر الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** لشمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة وغيره، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط/ الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

- **الكامل في ضعفاء الرجال** لأبي أحمد بن عدي (ت: ٣٦٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. الناشر: الكتب العلمية – بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- **كشف الإبهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام**، للدكتور ماهر ياسين الفحل، الطبعة الأولى، دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

- **الكفاية في علم الرواية** للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ** لأبي الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلوي المكي (ت: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **المجتبى من السنن** لأبي عبد الرحمن النسائي (ت: ٣٠٣هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** لأبي حاتم ابن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ). المحقق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

- **مجموع الفتاوى** لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- **المحلى بالآثار** لأبي محمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت.

- **المدخل إلى علم الجرح والتعديل** لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني، تقديم الشريف حاتم بن عارف العوني، دار المودة، ٢٠١٢م.

- **المستدرك على الصحيحين** لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

- **مسند ابن الجعد** لعلي بن الجَعْد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- **مسند البزار** لأبي بكر البزار (ت: ٢٩٢هـ) لجماعة من المحققين، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، عام ٢٠٠٩م.

- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** للإمام مسلم (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- **المسند** للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. إشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار** لابن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، حققه: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء، المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ- ١٩٩١م.

- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** لشهاب الدين البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

- **معالم السنن** للإمام الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.

- **معرفة الثقات للعجلي** (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- **معرفة السنن والآثار** لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، وغيرها، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- **المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي** (ت: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

- **المغني في الضعفاء** للذهبي (ت: ٧٤٨هـ). المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

- **المنتقى من السنن المسندة** لابن الجارود (ت: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

- **المنفردات والوحدان** للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي** لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت: ٨٧٤هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- **الموطأ** للإمام مالك (ت: ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** للذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصروالقاهرة** لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله (ت: ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

- **نزهة النظرفي توضيح نخبة الفكرفي مصطلح أهل الأثر**للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- **نصب الراية لأحاديث الهداية** للزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **النكت على مقدمة ابن الصلاح** للزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**لمجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.